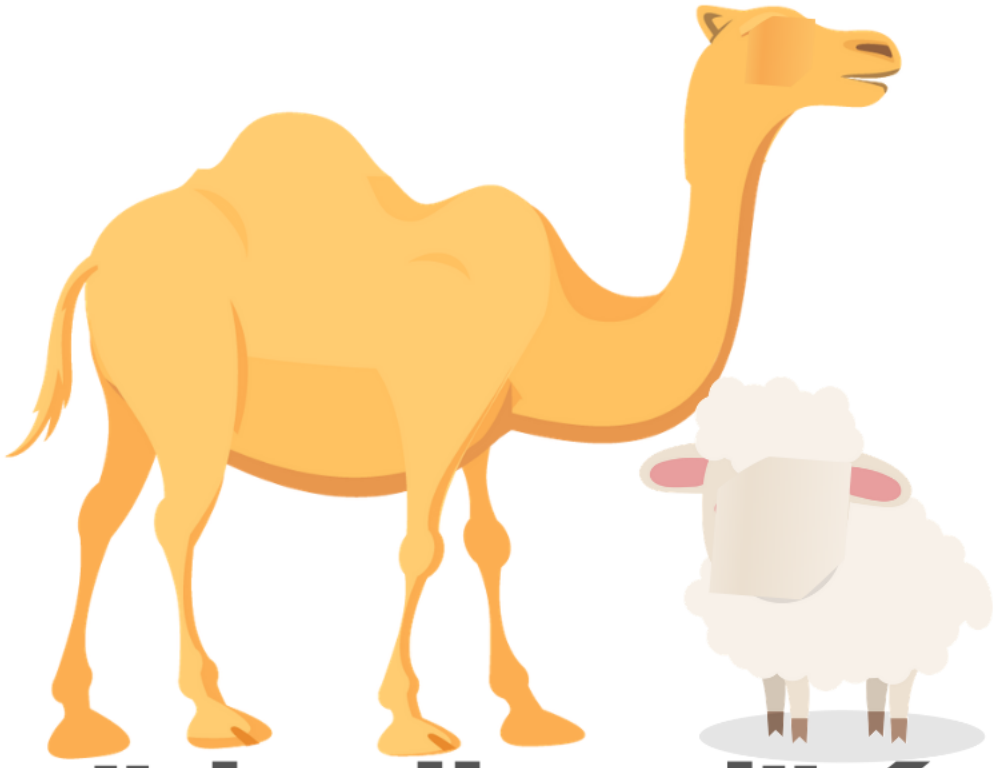

كتاب الديات

العرض المشبع
للروض المربع

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

١. تعريف الديات

٢.أمثلة على ما يُتلِف الإنسان

٣.حكم من أتلف إنسان بمباشرة أو سبب

٤.الدليل على وجوب الدية

٥.من يدفع الدية في القتل العمد

٦.الأصل في دية القتل العمد

٧.من يدفع الدية في شبه العمد والخطأ

٨. من مات بهدم لم يلقه أحد عليه

٩. من غصب حر صغير عن أهله

١٠. مسألة من ربط حر مكلف فمات

١١.الأسئلة

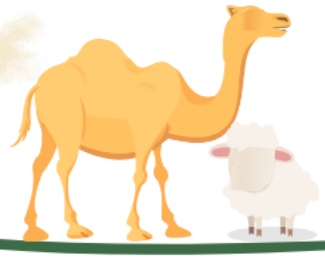

كتاب الديات

[تعريف الديات]:

جمعُ دِيَةٍ، وهي: المالُ المُؤدَّى إلى مَجْنِيٍّ عليه أو وليِّهِ بسببِ جنايةٍ، يُقالُ: وَدَيْتُ القَتيلَ؛ إذا أعْطَيْتُ دِيَتَهُ.

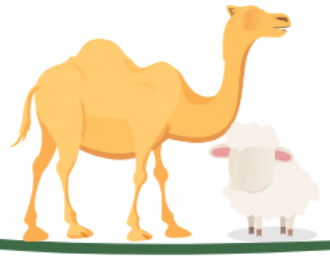

[أمثلة على ما يُتلِف الإنسان]:

(كُلُّ مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَاناً بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ)

بأن ألْقَى عليه أفْعَى، أو ألْقَاه عليها.

أو حَفَر بِئراً مُحرَّماً حَفْرُهُ.

أو وَضَع حَجراً

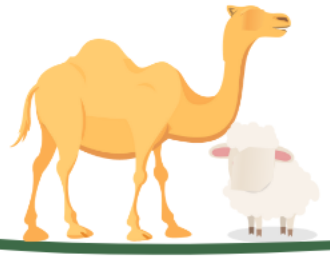

[أمثلة على ما يُتلِف الإنسان]:

(كُلُّ مَنْ أَتْلَفَ إِنْسَاناً بِمُبَاشَرَةٍ، أَوْ سَبَبٍ)

أو قِشْرَ بطيخٍ

أو ماءً بفنائِه أو طريقٍ

أو بالَتْ بها دابَّتُه ويدُهُ عليها، ونحوِ ذلك.

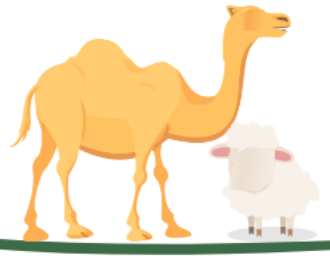

العرض المشبع
للروض المربع

[حكم من أتلف إنسان بمباشرة أو سبب]

- **(لزمته ديته)** سواء كان

مُسلماً أو ذِميًّا أو مُستَأمناً أو مُهادِناً.

[الدليل على وجوب الدية]:

- لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]

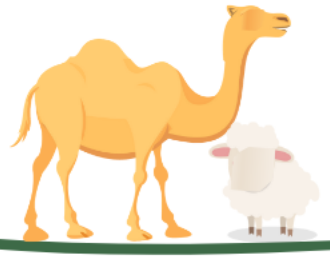

[من يدفع الدية في القتل العمد]:

(فَإِنْ كَانَتْ) الجنايةُ

- ❑ (عَمْداً مَحْضاً فَ) الدِّيةُ (فِي مَالِ الجَانِي)

[العلة]

لأنَّ الأصلَ يَقتضي أنَّ بدلَ المُتلَفِ يجبُ على مُتلِفِه، وأرشُ الجنايةِ على الجاني، وإنّما خُولِفَ في العاقِلَةِ؛ لكثرةِ الخطأِ، والعامدُ لا عُذرَ له، فلا يَستحِقُّ التَّخفيفَ.

[الأصل في دية القتل العمد]

- ○ وتكونُ (حَالَّةً) غيرَ مُؤجَّلةٍ، كما هو الأصلُ في بَدَل المُتلَفاتِ.

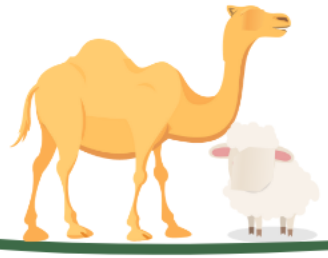

العرض المشبع
للروض المربع

[من يدفع الدية في شبه العمد والخطأ]:

- (وَ) ديةُ (شِبْهِ العَمْدِ وَالخَطَأِ عَلَى عَاقِلَتِهِ)، أي: عاقلةِ الجاني
  - لحديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه: «اقْتَتَلَتْ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدِيَةِ المَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا» متفقٌ عليه .

[مسألة من مات بهدم لم يلقه أحد عليه]:

- ومَن دعَا مَن يحفُرُ له بدارِه فماتَ بهَدمٍ لم يُلقِه أحدٌ عليه ⚠
  - فهَدَرٌ.

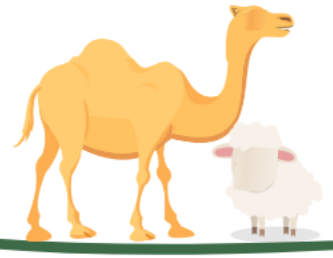

[مسألة من غصب حرا صغيرا عن أهله]

(وإِنْ غَصَبَ حُرًّا صَغِيراً)، أي: حَبَسَهُ عن أهلِه

١

(فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ) فمات

٢

(أَوْ أَصَابَتْهُ صَاعِقَةٌ) - وهي: نارٌ تنزِلُ مِن السماء فيها رَعدٌ شديدٌ، قاله الجوهري - فمات؛

❑ وَجَبَت الدِّيةُ

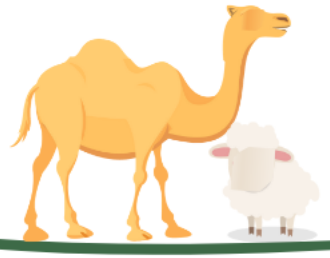

[مسألة من غصب حرا صغيرا عن أهله]

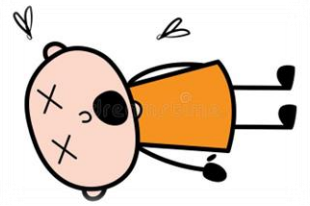

❑ (أَوْ مَاتَ بِمَرَضٍ)

[فالحكم على قولين]:

١

وَجَبَت الدِّيةُ، جَزَم به في الوجيزِ، ومُنتَخَبِ الأَدَمِيِّ، وصحَّحه في التَّصحيحِ .

٢

وعنه: لا دِيةَ عليه، نَقَلها أبو الصَّقْرِ، وجَزَم بها في المُنَوَّرِ وغيرِه ، وقَدَّمها في المحرَّرِ وغيرِه

قال في شرحِ المنتهى: **(على الأصحِّ)** ، وجَزَم بها في التَّنقيحِ، وتَبِعَه في المنتهى، والإقناعِ .

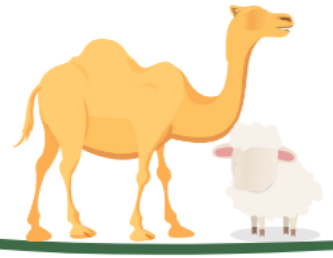

[مسألة من ربط حرا مكلفا فمات] :

(أَوْ غَلَّ حُرًّا مُكَلَّفاً وَقَيَّدَهُ فَمَاتَ بالصَّاعِقَةِ، أَوِ الحَيَّةِ)

[الحكم]:

(وَجَبَتِ الدِّيَةُ) .

[العلة]:

لأنَّه هَلَك في حالِ تعدِّيه بحَبسِه عن الهربِ مِن الصاعقةِ، والبطشِ بالحيةِ، أو دَفعِها عنه.

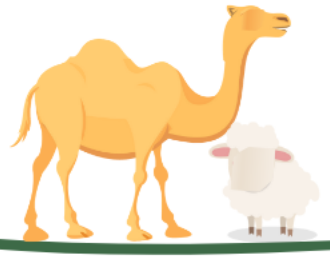

الأسئلة

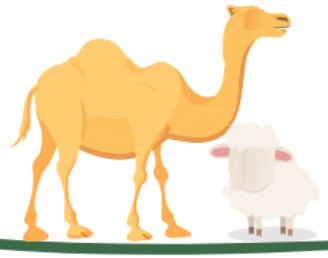

العرض المشبع
للروض المربع

١- في القتل العمد الدية على العاقلة

صح ✓ خطأ

٢- في شبه العمد والخطأ الدية في مال الجاني

صح ✓ خطأ

٣- حكم من حَبَسَ حُرًّا صَغِيراً عن أهلِه فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ فمات

هدر ✓ وجبت الدية لا دية عليه على الأصح

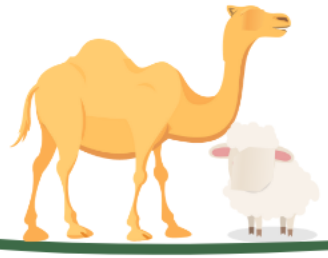

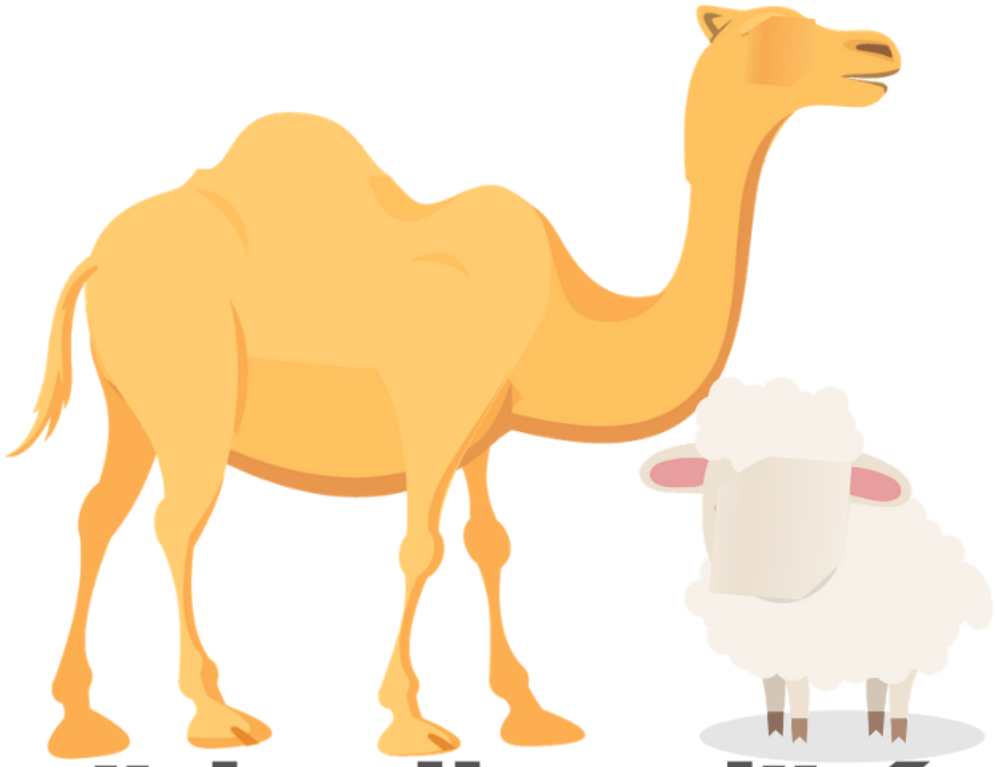

كتاب الديات

-فصل في المؤدب وأنه لا يضمن
ما تلف إذا لم يسرف-

[الحكم ما إذا كان التأديب دون إسراف]:

- (وَإِذَا أَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ)
  - ولم يُسرِفْ

← لم يَضمَنْهُ.

- وكذا لو أدَّبَ زوجتَه في نشوزٍ،
- (أَوْ) أدَّبَ (سُلْطَانٌ رَعِيَّتَهُ،
- أَوْ) أدَّبَ (مُعَلِّمٌ صَبِيَّهُ)،
- أو الزوجُ امرأتَه،
- أو الوَلِيُّ مَولِيَّه
  - (وَلَمْ يُسْرِفْ

← لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلِفَ بِهِ)، أي: بتأديبِه؛ لأنَّه فَعَل ما له فِعلُه شَرعاً ولم يتَعَدَّ فيه.

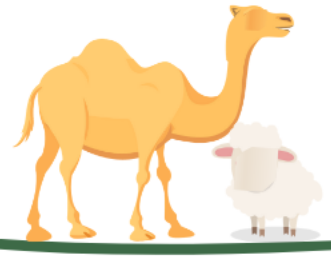

[حكم ما إذا كان التأديب تعدّياً]:

- وإن أسرَفَ أو زاد على ما يحصُلُ به المقصودُ، أو ضَرَب مَن لا عَقلَ له مِن صبيٍّ أو غيرِه؛

← ضَمِنَ؛ لتعدِّيه.

(وَلَوْ كَانَ التَّأْدِيبُ لِحَامِلٍ فَأَسْقَطَتْ جَنِيناً

← ضَمِنَهُ المُؤَدِّبُ) بالغُرَّةِ؛ لسقوطِه بتعدِّيه.

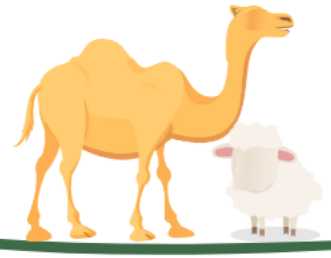

[هلاك الجنين بسبب السُّلْطَان أو المُسْتَعْدِي]:

١ وَإِنْ طَلَبَ السُّلْطَانُ امْرَأَةً لِكَشْفِ حَقِّ اللهِ تَعَالَى) فأسْقَطَت

٢ (أَوِ اسْتَعْدَى عَلَيْهَا رَجُلٌ)، أي: طَلَبها لدَعوى عليها (بالشُّرْطَةِ (فِي دَعْوَى لَهُ فَأَسْقَطَتْ) جَنيناً

(ضَمِنَهُ السُّلْطَانُ) في المسألةِ الأُولى: لهلاكِه بسببِه.

(وَ) ضَمِنَ (المُسْتَعْدِي) في المسألةِ الثانيةِ: لهلاكِه بسببِه.

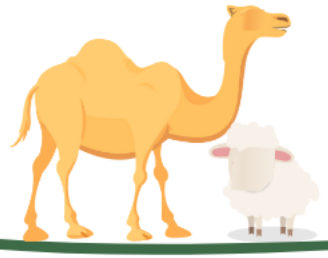

[موت الحامل أو حملُها]:

وَلَوْ مَاتَتْ) الحاملُ في المسألَتَينِ **(فَزَعاً)** بسببِ الوَضعِ أو لا؛

[فالحكم على قولين]:

١ **(لَمْ يَضْمَنَا)**، أي: لم يَضمَنْها السلطانُ في الأُولى، ولا المُستَعدي في الثانيةِ؛ لأنَّ ذلك ليس بسببٍ لهلاكِها في العادةِ، جَزَم به في الوجيزِ، وقدَّمه في المحرَّر والكافي.

٢ وعنه: أنهما ضامِنان لها؛ كجَنينِها؛ لهلاكِها بسببِهما، وهو المذهَبُ كما في الإنصافِ وغيرِه ، وقَطَع به في المنتهى وغيرِه .

- ولو ماتت حاملٌ أو حملُها مِن ريحِ طعامٍ ونحوِه

[الحكم]: ضَمِنَ ربُّه — **[الضابط]:** إن عَلِم ذلك عادةً.

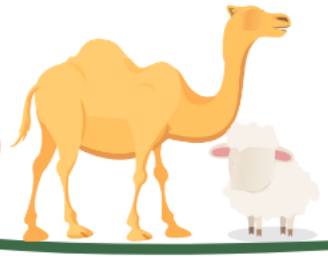

[من أمر مكلف بنزول بئر ونحوه فمات بفعله]

(وَمَنْ أَمَرَ شَخْصاً مُكَلَّفاً أَنْ يَنْزِلَ بِئْراً أَوْ) أمَرَه أن (يَصْعَدَ شَجَرَةً) فَفَعَل، (فَهَلَكَ بِهِ)؛ أي: بنزولِه أو صعودِه.

[الحكم]: (لَمْ يَضْمَنْهُ) الآمرُ، (وَلَوْ أَنَّ الآمِرَ) الـ (سُلْطَانُ ؛ لعدمِ إكراهِه له.

و (كَمَا لَوِ اسْتَأْجَرَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ) لذلك وهَلَكَ به، لأنَّه لم يَجْنِ ولم يَتعَدَّ عليه.

- وكذا لو سَلَّم بالغٌ عاقلٌ نفسَه أو ولدَه إلى سابِحٍ حاذقٍ ليُعَلِّمَهُ السِّباحةَ فغَرِقَ

[الحكم]: لم يَضمَنْهُ السابحُ.

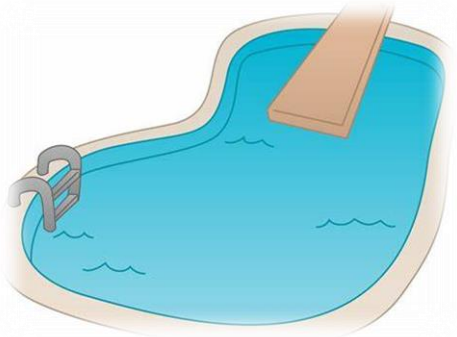

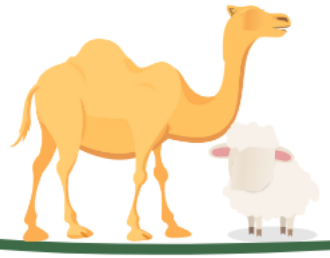

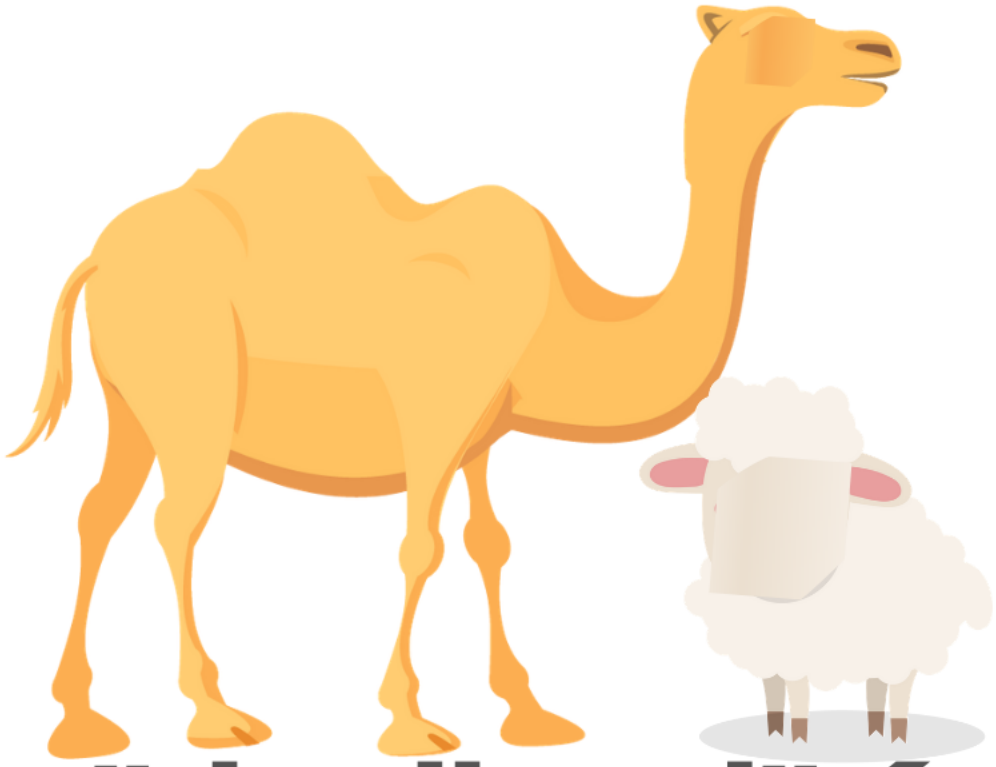

كتاب الديات

-باب مقادير ديات النفس-

العرض المشبع
للروض المربع

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

١. تعريف المقادير

٢.أصول الدية الخمسة

٣.الأدلة على أصول الدية

٤.ما يترتب على تحديد أصول الديات

٥.تغليظ الدية في العمد وشبهه ومقدارها

٦.تخفيف الدية في القتل الخطأ ومقدارها

٧.مقدار ما يؤخذ في الدية إن كانت بقرًا أو غنمًا

٨. عدم إشتراط القيمة في الدية

٩. إشتراط السلامة من العيوب في الدية

١٠. مقدار دية الحر الكتابي وجراحه

١١.مقدار دية المجوسي والوثني وجراحهما

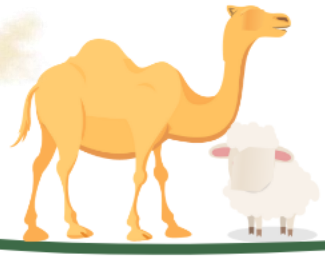

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

١٢. دية المرأة

١٣.حالة إستواء
الذكر والأنثى في الدية

١٤.مقدار دية الخنثى
المشكل

١٥.مقدار دية القن

١٦. القن و جِرَاحِهِ
إن قُدِّرَ مِن حُرٍّ

١٧. القن و جِرَاحِهِ
إن لم يقُدِّرَ مِن حُرٍّ

١٨.دية الجنين الحر

١٩. دية الجنين المملُوك
و الحُرَّةُ الحاملُ برقيقٍ

٢٠. دية الجنين
الذي سقط حيًّا

٢١. جناية الرقيق
بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

٢٢. إن كانت جنايةُ
الرقيق بإذنِ سيِّدِه

٢٣. الأسئلة

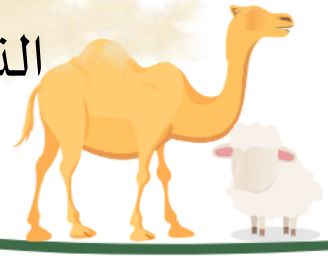

[تعريف المقادير] :

المقاديرُ: ← جمعُ مِقدارٍ،

وهو: ← مَبلَغُ الشيءِ وقَدرُه.

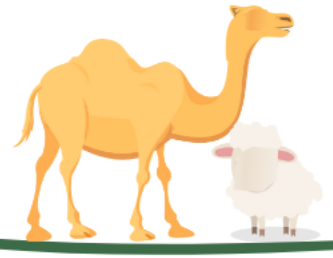

[أصول الدية الخمسة] :

(دِيَةُ الحُرِّ المُسْلِمِ)

١ (مِائَةُ بَعِيرٍ)

٢ (أَوْ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَباً)

٣ (أَوِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِضَّةً)

٤ (أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ)

٥ (أَوْ أَلْفَا شَاةٍ)

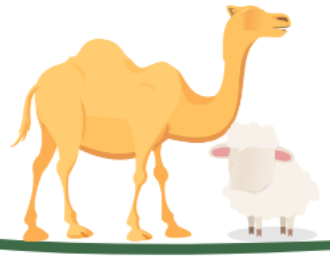

[الأدلة على أصول الدية] :

- لحديثِ أبي داودَ عن جابرٍ ﷺ: «فَرَضَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الإِبِلِ مِائَةً مِنَ الإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ البَقَرِ مِائَتَيْ بَقَرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفَيْ شَاةٍ» رواه أبو داودَ

- وعن عكرمةَ عن ابنِ عباسٍ ﷺ : «أَنَّ رَجُلاً قُتِلَ فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِيَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ»

- وفي كتابِ عمرو بنِ حَزمٍ: «وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ» .

(هذِهِ) الخمسُ المذكوراتُ (أُصُولُ الدِّيَةِ) دونَ غيرِها.

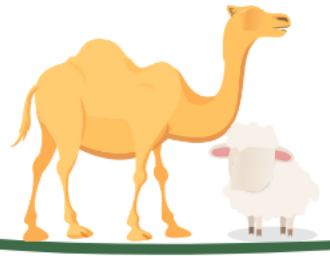

العرض المشبع
للروض المربع

[ما يترتب على تحديد أصول الديات] :

- (فأيَّهَا أَحْضَرَ مَنْ تَلْزَمُهُ) الدِّيةُ؛ (لَزِمَ الوَلِيَّ قَبُولُهُ)،

سواءٌ كان وليُّ الجنايةِ مِن أهلِ ذلك النوعِ أو لم يَكُن؛ لأنَّه أتى بالأصلِ في قضاءِ الواجبِ عليه.

[تغليظ الدية في العمد وشبهه ومقدارها] :

ثم تارةً تُغلَّظُ الدِّيةُ وتارةً لا تُغلَّظُ :

(فَ) تُغلَّظُ (فِي قَتْلِ العَمْدِ وَشِبْهِهِ)،فيؤخَذُ

(خَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ حِقَّةً، وَخَمْسٌ وَعِشْرُونَ جَذَعَةً.

- ولا تَغليظَ في غيرِ إبلٍ.

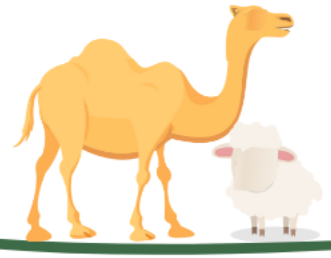

[تخفيف الدية في القتل الخطأ ومقدارها] :

(وَ) تكونُ الدِّيةُ (فِي الخَطَأِ) مُخفَّفةً

(تَجِبُ أَخْمَاساً: ثَمَانُونَ مِنَ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ)، أي:

- عشرون بنتَ مخاضٍ
- وعشرون بنتَ لبونٍ
- وعشرون حِقَّةً
- وعشرون جذعةً
- (وَعِشْرُونَ مِنْ بَنِي مَخَاضٍ)

- هذا قولُ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه.

وكذا حُكْمُ الأطرافِ.

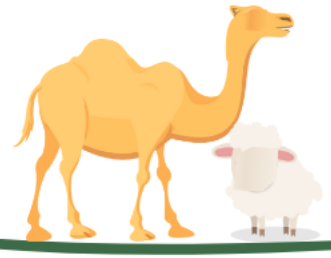

[مقدار ما يؤخذ في الدية إن كانت بقراً أو غنماً]

وتُؤخَذُ

- مِن بقرٍ مُسِنَّاتٌ وأَتْبِعَةٌ،
- ومِن غنمٍ ثَنايَا وأَجْذِعَةٌ نِصفين.

[عدم اشتراط القيمة في الدية]:

(وَلَا تُعْتَبرُ القِيمَةُ في ذلِكَ)، أي: أن تَبلُغَ قِيمةُ الإبلِ، أو البقرِ، أو الشِّياهِ دِيَةَ نَقْدٍ؛ لإطلاقِ الحديثِ السابقِ.

[اشتراط السلامة من العيوب في الدية]:

(بَلْ) تُعتبَرُ فيها **(السَّلَامَةُ)** مِن العيوبِ؛ لأنَّ الإطلاقَ يَقتضي السلامةَ.

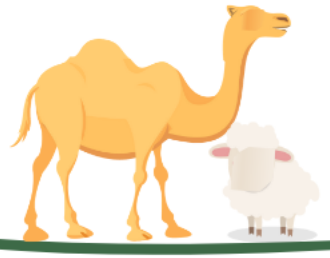

[مقدار دية الحر الكتابي و جِراحُه]:

- (وَدِيَةُ) الحُرِّ (الكِتَابِيِّ)

الذِّميِّ، أو المعاهَدِ، أو المستأمِن ؛ (نِصْفُ دِيَةِ المُسْلِمِ)

[الدليل]:

لحديثِ عمرو بنِ شُعيبٍ عن أبيه عن جدِّهرضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِأَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الكِتَابِ نِصْفُ عَقْلِ المُسْلِمِينَ» رواه أحمدُ .

وكذا جِراحُه.

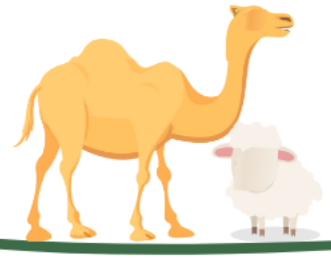

[مقدار دية المجوسي والوثني وجِراحُهما]:

(وَدِيَةُ المَجُوسِيِّ)
الذِّميّ، أو المعاهَدِ، أو المستأمِن،

(وَ) ديةُ (الوَثَنِيِّ)
المعاهَدِ، أو المستأمِن؛

(ثَمَانُمِائَةِ دِرْهَمٍ)؛ كسائرِ المشركين،

رُوي عن عمرَ ﷺ، وعثمانَ ﷺ، وابنِ مسعودٍ ﷺ.

وجِراحُه: بالنِّسبةِ.

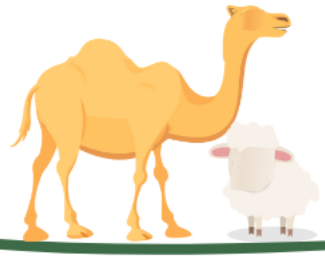

[دية المرأة]:

(وَنِسَاؤُهُمْ)، أي: نساءُ أهلِ الكتابِ، والمجوسِ، وعَبَدَةِ الأوثانِ، وسائرِ المشركين (عَلَى النِّصْفِ) مِن دِيَةِ ذُكْرَانِهم، (كَـ) دِيَةِ نساءِ (المُسْلِمِينَ)؛

[الدليل]:

لما في كتابِ عمرو بنِ حَزمٍ: «دِيَةُ المَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَةِ الرَّجُلِ» .

[حالة استواء الذكر والانثى في الدية]:

ويَستوي الذَّكرُ والأُنثى فيما يوجِبُ دونَ ثُلُثِ الدِّيةِ؛

[الدليل]:

لحديثِ عمرو بنِ شُعيبٍ عن أبيه عن جدِّه مرفوعاً ﷺ: «عَقْلُ المَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى تَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَتِهَا» أخرجه النسائي .

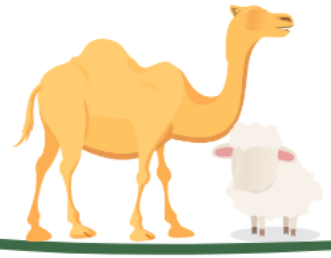

[مقدار دية الخنثى المشكل]:

- وِدِيَةُ خُنثى مُشْكِلٍ ← نصفُ دِيةَ كلٍّ منهما.

[مقدار دية القن]:

(وَدِيَةُ قِنٍّ)

ذَكراً كان أو أنثى، صَغيراً أو كَبيراً، ولو مُدبَّراً أو مُكاتَباً؛

- (قِيمَتُهُ)، عَمداً كان القتلُ أو خَطأً

[العلة و المثال]:

لأنَّه مُتقوَّمٌ، فضُمِنَ بقيمتِه بالغةً ما بَلَغَت؛ كالفرسِ.

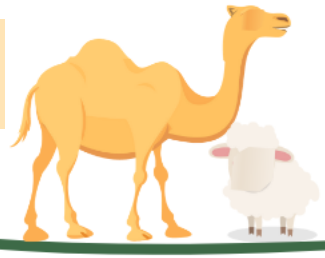

[القن و جِراحِه إن قُدِّرَ مِن حُرٍّ]

(وَفي جِرَاحِهِ)، أي: جِراحِ القِنِّ -إن قُدِّرَ مِن حُرٍّ- بقِسْطِه مِن قِيمتِه؛

- ففي يدِه: نصفُ قيمتِه؛ نَقَص بالجنايةِ أقلَّ مِن ذلك أو أكثرَ،
- وفِي أنفِه: قيمتُه كاملةً،
- وإن قَطَع ذكرَه، ثم خَصاهُ: فقيمتُه لقَطْعِ ذكرِه، وقيمتُهُ مَقطوعَهُ، ومِلْكُ سيِّدِه باقٍ عليه.

[القن و جِراحِه إن لم يقُدَّرْ مِن حُرٍّ]

وإن لم يُقَدَّرْ مِن حُرٍّ

- ضُمِنَ بـ (مَا نَقَصَهُ) بجنايتِه (بَعْدَ البُرْءِ)؛ أي: التِئامِ جُرحِه؛ كالجنايةِ على غيرِه مِن الحيواناتِ.

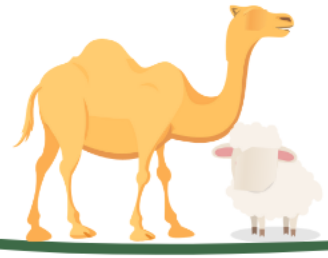

[دية الجنين الحرِّ]:

ويَجِبُ فِي الجَنِينِ)

- الحُرِّ (ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى)

إذا سَقَط مَيتاً بجنايةٍ على أُمِّه عمداً أو خطأً؛

(عُشْرُ دِيَةِ أُمِّهِ غُرَّةً)، أي: عبداً أو أمةً قيمتُها خمسٌ مِن الإبلِ إن كان حُرًّا مسلماً.

[دية الجنين المملُوك و الحُرَّةُ الحامل برقيقٍ]:

(وَ) يجبُ في الجنينِ (عُشْرُ قِيمَتِهَا)، أي: قيمةِ أُمِّه

- (إِنْ كَانَ) الجنينُ (مَمْلُوكاً، وَتُقَدَّرُ الحُرَّةُ) الحاملُ برقيقٍ (أَمَةً)، ويؤخَذُ عُشْرُ قيمتِها يومَ جنايةٍ عليها نقداً.

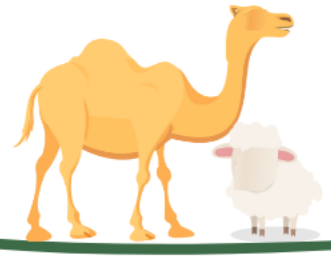

[دية الجنين الذي سقط حياً]:

وإن سَقَط حيًّا لوَقْتٍ يعيشُ لمثلِه؛

- ففيه إذا مات ما فيه مولوداً.

وفي جنينِ دابَّةٍ

- ما نَقَص أُمَّه.

[جناية الرقيق بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِه]:

- **(وَإِنْ جَنَى رَقِيقٌ**
  - خَطَأً،
  - أَوْ) جَنَى (عَمْداً لَا قَوَدَ فِيهِ)؛ كالجائفةِ،
  - (أَوْ) جَنَى عمداً (فِيهِ قَوَدٌ وَاخْتِيرَ فِيهِ المَالُ،
  - أَوْ أَتْلَفَ) رقيقٌ (مَالاً)، وكانت الجنايةُ والإتلافُ (بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

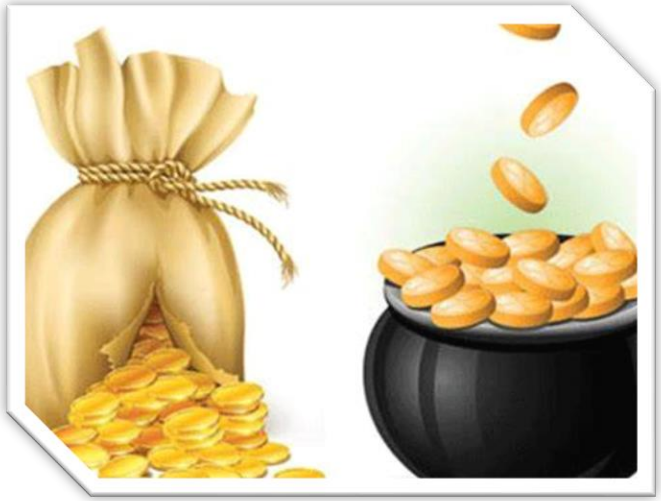

[جناية الرقيق بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِه]:

[الحكم]:

(تَعَلَّقَ) ما وَجَب بـ (ذلِكَ بِرَقَبَتِهِ)؛ لأنَّه موجِبُ جنايتِه، فوجَبَ أن يَتعلَّقَ برقَبَتِه؛ كالقِصاصِ،

(فَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُ بَيْنَ

- (أَنْ يَفْدِيَهُ بِأَرْشِ جِنَايَتِهِ) إن كان قَدْرَ قيمتِه فأقلَّ، وإن كان أكثرَ منها لم يَلزَمْهُ سِوى قيمتِه؛ حيثُ لم يَأذَنْهُ في الجنايةِ،
- (أَوْ يُسَلِّمَهُ) السيِّدُ (إِلَى وَلِيِّ الجِنَايَةِ فَيَمْلِكَهُ،
- (أَوْ يَبِيعَهُ) السيِّدُ (وَيَدْفَعَ ثَمَنَهُ) لوليِّ الجنايةِ إن استغرقَهُ أرشُ الجنايةِ، وإلا دَفَع منه بِقَدْرِه.

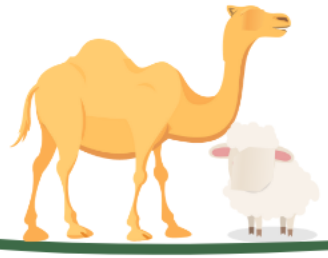

[إن كانت جنايةُ الرقيق بإذنِ سيِّدِه] :

- وإن كانت الجنايةُ بإذنِ السيّدِ، أو أمَرَه؛ ⇦ ○ فَداه بأرْشِها كلِّه.
- وإن جَنَى عمداً فعَفَا وليٌّ على رقبَتِه؛ ⇦ ○ لم يَملِكْهُ بغيرِ رضَى سيّدِه،
- وإن جَنَى على عددٍ؛ ⇦ ○ زاحَم كلٌّ بحصَّتِه.
- وشِراءُ وليِّ قَودٍ له ⇦ ○ عفوٌ عنه.

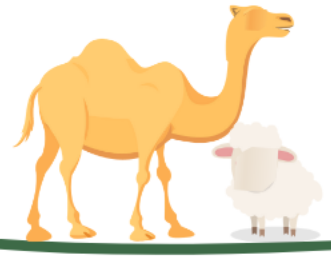

الأسئلة

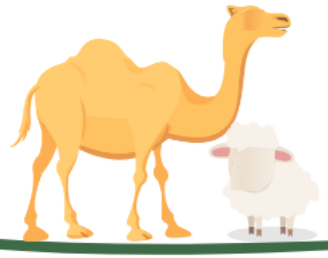

١- أصول الدية مائتا بقرة فقط

صح ✓ خطأ

٢- تُغَلّظ الدية في قتل العمد وشبهه

صح ✓ خطأ

٢- دية القِن قِيمتُهُ

صح ✓ خطأ

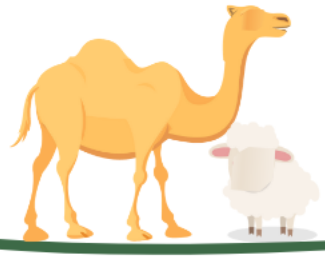

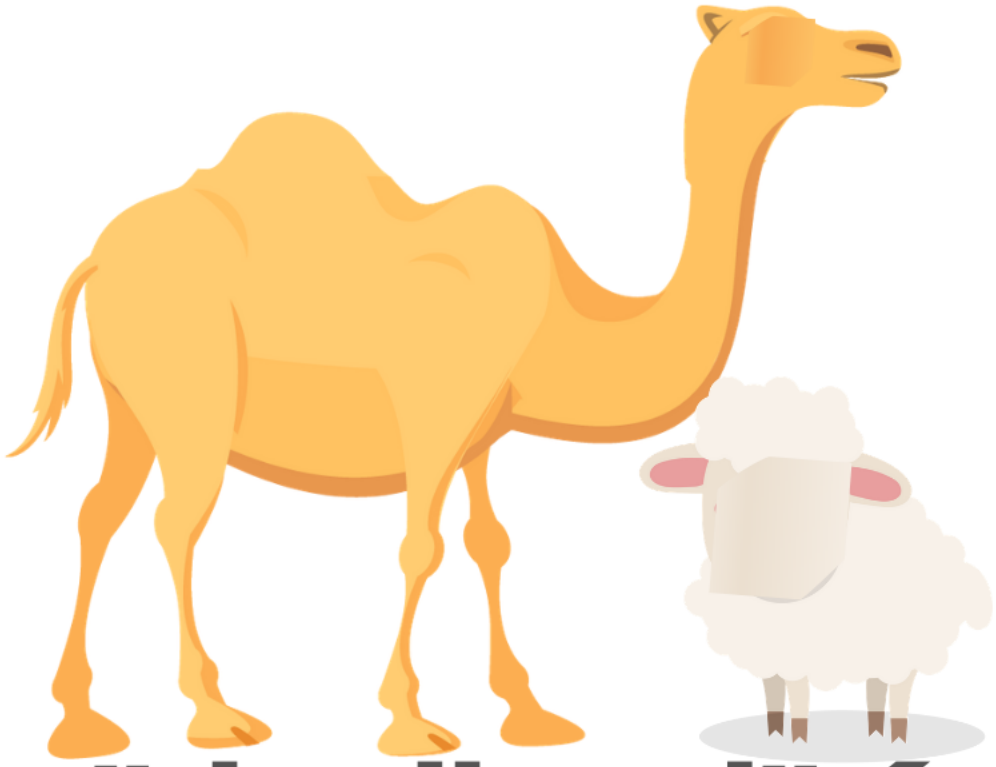

كتاب الديات

-باب ديات الأعضاء ومنافعها-

العرض المشبع
للروض المربع

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

١. المراد بدِيَاتِ الأَعْضَاءِ وَمَنَافِعِهَا

٢. منْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ شيء واحد

٣. مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ عضوان

٤. دية المنخرين والحاجز بينهما

٥. دية الأَجْفَانِ الأَرْبَعَةِ

٦. دية أصابع اليدين والرجلين

٧. دية الأَنْمُلَة

٨. مقدار دية السن

٩. الأسئلة

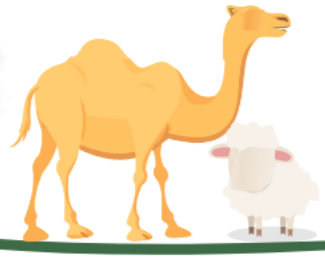

(بَابُ دِيَاتِ الأَعْضَاءِ وَمَنَافِعِهَا)

[المراد بديات الأعضاء ومنافعها]:

أي: منافعِ الأعضاءِ.

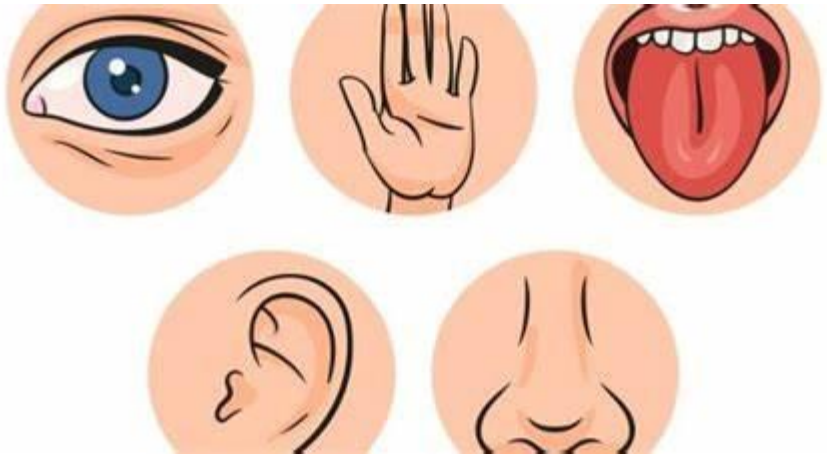

[مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ شَيءٌ وَاحِدٌ]:

(مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ شَيءٌ وَاحِدٌ؛

١. كَالأَنْفِ)، ولو مِن أخْشَمَ أو مع عِوَجِه،

٢. (وَاللِّسَانِ،

٣. وَالذَّكَرِ) ولو مِن صغيرٍ؛

(فَفِيهِ دِيَةُ) تلك (النَّفْسِ) التي قَطَع منها على التفصيلِ السابقِ

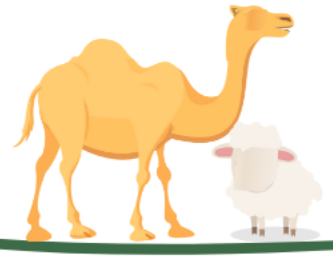

[الدليل على دية مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ عضو وَاحِدٌ]:

❖ لحديثِ عمرو بنِ حَزْمٍ مرفوعاً: «وَفِي الذَّكَرِ دِيَةٌ، وَفِي أَنْفٍ إِذَا أُوعِبَ جَدْعاً الدِّيَةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَةُ» رواه أحمدُ، والنسائي واللفظُ له .

[مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ عضوان]:

(وَمَا فِيهِ)، أي: في الإنسانِ (مِنْهُ شَيْئَانِ؛

(وَ) كـ (الأُذُنَيْنِ)، ولو لأصمَّ،

(وَ) كـ (الشَّفَتَيْنِ،

وَ) كـ (اللَّحْيَيْنِ)، وهما العَظْمانِ اللَّذان فيهما الأسنانُ،

كَالعَيْنَيْنِ)، ولو مع حَوَلٍ أو عَمَشٍ

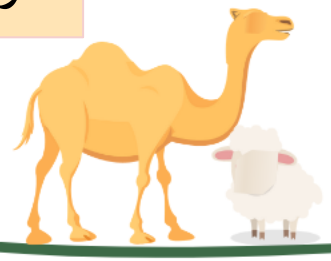

[مَنْ أَتْلَفَ مَا فِي الإِنْسَانِ مِنْهُ عضوان]:

(وَ) كـ (ثَدْيَيِ المَرْأَةِ،

وَ) كـ (ثَنْدُوَتَيِ الرَّجُلِ) - بالثاء المثلثة، فإنضَمَمْتَها همَزْتَ، وإن فتَحْتَها لم تَهمِزْ -، وهما للرَّجلِ بمنزِلةِ الثَّدْيَين للمرأةِ،

(وَ) كـ (اليَدَيْنِ، وَالرِّجْلَيْنِ،

وَالأَلْيَتَيْنِ، وَالأُنْثَيَيْنِ.

وَإِسْكَتَيِ المَرْأَةِ) -بكسرِ الهمزةِ وفَتحِها- وهما شَفراها؛

[الحكم]:

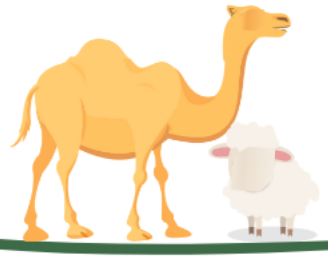

- (فَفِيهِمَا الدِّيَةُ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا)، أي: نصفُ الدِّيةِ لتلك النَّفْسِ.

[دية المنخرين والحاجز بينهما]:

- (وَفِي المَنْخِرَيْنِ
  - ثُلُثَا الدِّيَةِ،
- وَفِي الحَاجِزِ بَيْنَهُمَا
  - ثُلُثُهَا)؛ لأنَّ المارِنَ يَشمَلُ ثلاثةَ أشياءٍ: مَنخِرَينِ، وحاجِزاً، فوجَبَ تَوزيعُ الدِّيةُ على عددِها.

[دية الأَجْفَانِ الأَرْبَعَةِ]:

- (وَفِي الأَجْفَانِ الأَرْبَعَةِ
  - الدِّيَةُ،
- وَفِي كُلِّ جَفْنٍ
  - رُبُعُهَا)، أي: رُبُعُ الديةِ.

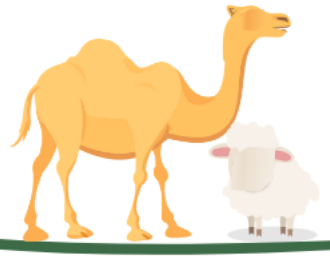

[دية أصابع اليدين والرجلين]:

(وَفِي أَصَابِعِ اليَدَيْنِ) إذا قُطِعَت

- (الدِّيَةُ؛

كَأَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ)

- ففيها ديَةٌ إذا قُطِعَت.

(وَفِي كُلِّ أُصْبَعٍ) مِن أصابعِ اليدَينِ أو الرِّجلَينِ؛

- (عُشْرُ الدِّيَةِ) ؛

- لحديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعاً: «دِيَةُ أَصَابِعِ اليَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَعٍ» رواه الترمذي وصحَّحه .

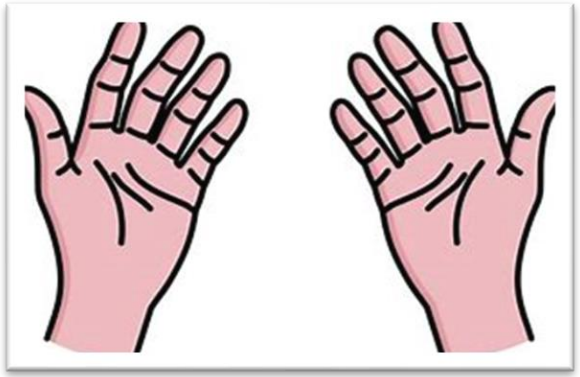

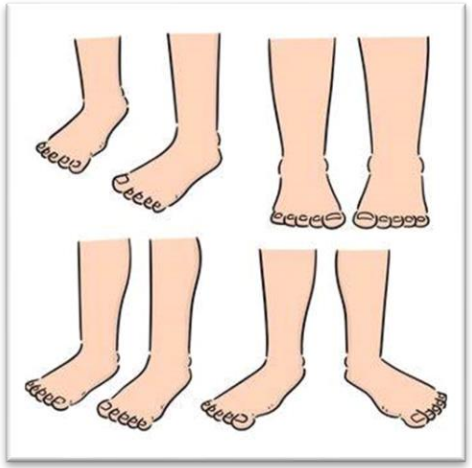

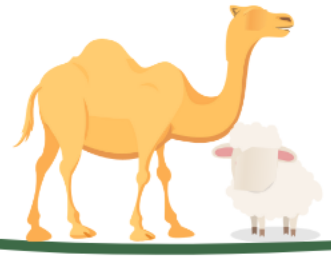

[دية الأَنْمُلَة]:

(وَفِي كُلِّ أَنْمُلَةٍ)
مِن أصابِعِ اليدَينِ أو الرِّجلَينِ
- (ثُلُثُ عُشْرِ الدِّيَةِ)؛

[العلة]: ← لأنَّ في كلِّ أصبعٍ ثلاثَ مَفاصِلَ،

(وَالإِبْهَامُ) فيه (مَفْصِلَانِ، وَفِي كُلِّ مَفْصِلٍ) منهما
- (نِصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ؛

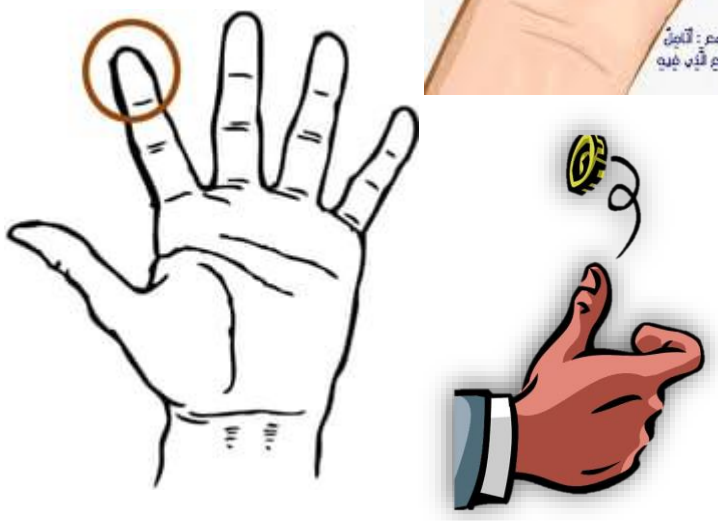

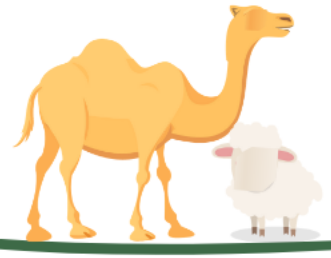

[مقدار دية السن]:

كَدِيَةِ السِّنِّ)،
يعني: أنَّ في كلِّ سِنٍّ، أو نابٍ، أو ضِرسٍ –

← ولو مِن صغير

[يشترط]: ← ولم يَعُدْ-

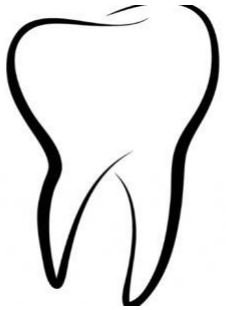

- خَمساً مِن الإبلِ؛ لخبرِ عمرو بنِ حَزْمٍ مرفوعاً : «فِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ» رواه النسائي .

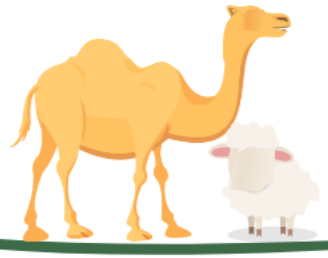

الأسئلة

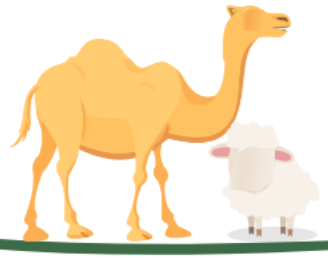

العرض المشبع
للروض المربع

١- من أتلف ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية كاملة

- ✓ صح
- خطأ

٢- في كل أُصبُعٍ من أصابع اليدين والرجلين

- نصف الدية
- ثلث عُشرِ الدية
- ✓ عُشرُ الدية

٣- مقدار دية السن

- ✓ خمس من الإبل
- عشرة من الإبل
- خمس عشرة من الإبل

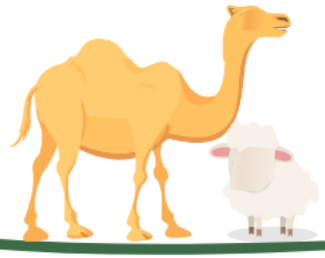

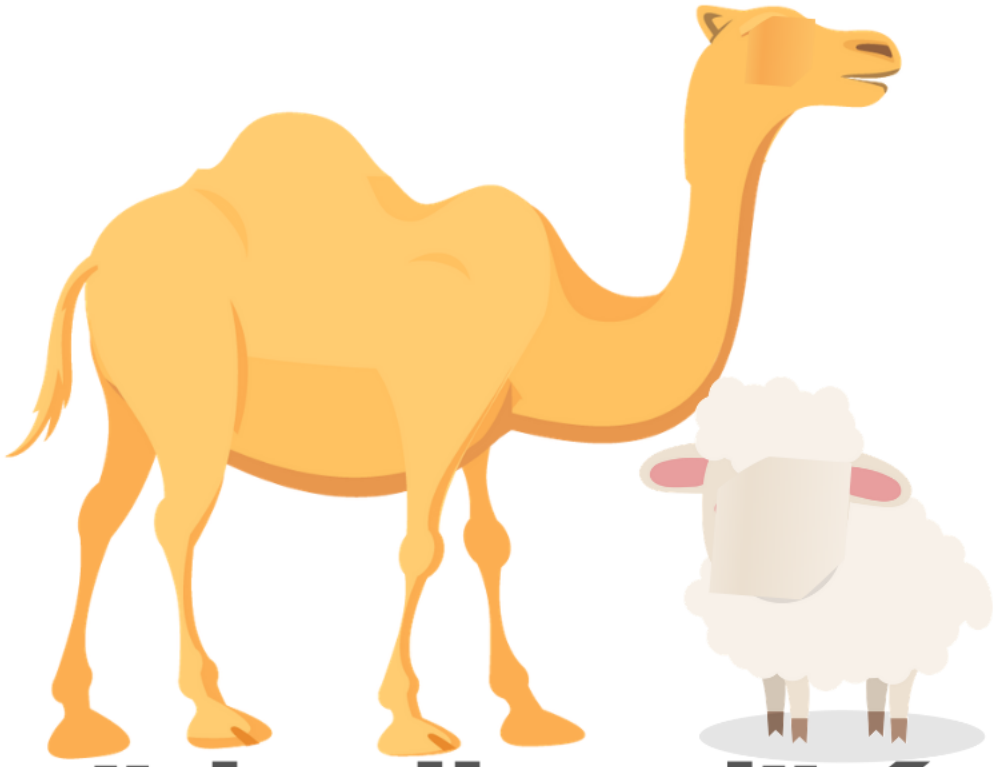

كتاب الديات

-فصل في دية المنافع-

(فَصْلٌ) في ديةِ المنافعِ

(وَ) يجبُ (فِي كُلِّ حَاسَّةٍ ← دِيَةٌ كَامِلَةٌ

وَهِيَ)، أي: الحَواسُّ:

(السَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ)؛

[الأدلة على دية الحواس]:

- لحديثِ: «وَفِي السَّمْعِ الدِّيَةُ» ،
- ولقضاءِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في رَجُلٍ ضَرَب رجلاً فذهَب سَمعُهُ وبَصرُهُ ونِكاحُهُ وعَقلُهُ؛ بأربعِ دِياتٍ ، والرجلُ حيٌّ.

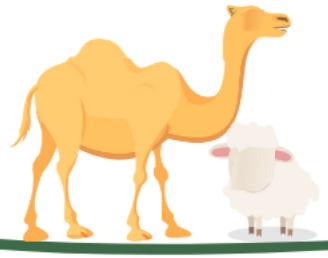

[ما يجب فيه الدية كاملة]:

(وَكَذَا) تجبُ الدِّيةُ كاملةً (فِي

الكَلَامِ، وَ) في (العَقْلِ، وَ) في (مَنْفَعَةِ المَشْيِ، وَ) في منفعةِ (الأَكْلِ، وَ) في منفعةِ (النِّكَاحِ، وَ) في (عَدَمِ استِمْسَاكِ البَوْلِ، أَوِ الغَائِطِ)؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه منفَعَةٌ كبيرةٌ ليس في البدنِ مِثلُها؛ كالسمعِ والبصرِ.

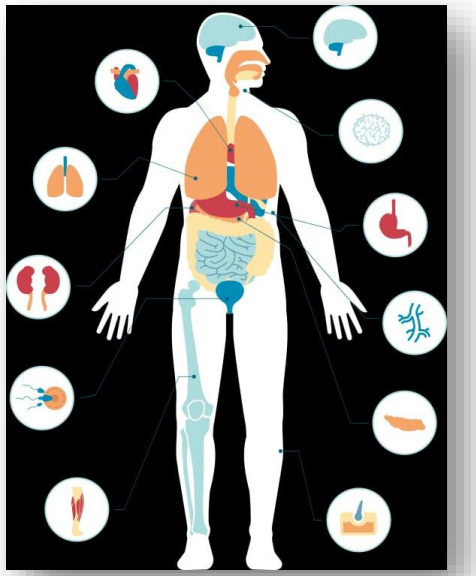

[دية ما نقص من حواسه ولم يذهب كله]:

- وفي ذَهابِ بعضِ ذلك إذا عُلِمَ بقَدْرِه؛
ففي بعضِ الكلامِ بحسابِه، ويُقْسَمُ على ثمانيةٍ وعشرين حَرفاً،
- وإن لم يُعلَمْ قَدْرُ الذاهِبِ فحُكُومَةٌ.

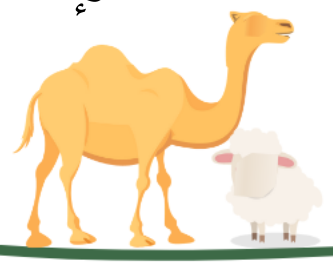

[مقدار دية الشعور الأربعة]:

(وَ) يجبُ (فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الأَرْبَعَةِ الدِّيَةُ،

وَهِيَ)، أي: الشعورُ الأربعةُ:

(شَعْرُ الرَّأْسِ، وَ) شعرُ (اللِّحْيَةِ، وَ) شعرُ (الحَاجِبَيْنِ، وَأَهْدَابُ العَيْنَيْنِ)،

[الدليل والعلة]:

- رُوي عن عليٍّ، وزيدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «فِي الشَّعْرِ الدِّيَةُ» ، ولأنَّه أذْهَبَ الجمالَ على الكمالِ.

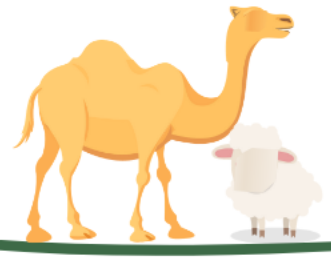

العرض المشبع
للروض المربع

[مقدار دية الحاجب والهدب والشارب]:

وفي حاجِبٍ	نصفُ الديةِ.
وفي هُدْبٍ	رُبعُها.
، وفي شارِبٍ	حُكومَةٌ.

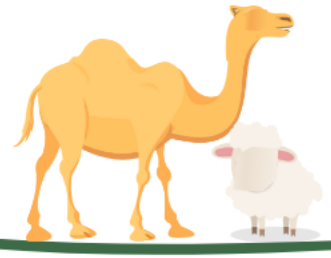

[الحكم إن عاد الذاهب من تلك الشعور]:

(فَإِنْ عَادَ) الذاهبُ مِن تلك الشُّعورِ (فَنبَتَ؛

- سَقَطَ مُوجَبُهُ)

فإن كان أخَذَ شيئاً

- رَدَّه.

وإن تَرَك مِن لِحيَةٍ أو غيرِها ما لا جمالَ فيه؛

- فَدِيَتُه كاملةٌ.

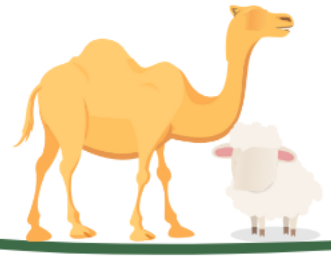

[عَيْنِ الأَعْوَرِ]:

(وَ) يجبُ (فِي عَيْنِ الأَعْوَرِ الدِّيَةُ كَامِلَةً)،

- قَضى به عمرُ ؟، وعثمانُ ؟، وعليٌّ ؟، وابنُ عمرَ ؟، ولم يُعرَفْ لهم مخالِفٌ مِن الصحابةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ؟،
- ولأنَّ قَلعَ عَيْنِ الأعورِ يَتَضَمَّنُ إذْهابَ البصرِ كلِّه؛ لأنَّه يحصُلُ بعينِ الأعْوَرِ ما يحصُلُ بالعَينَيْنِ.

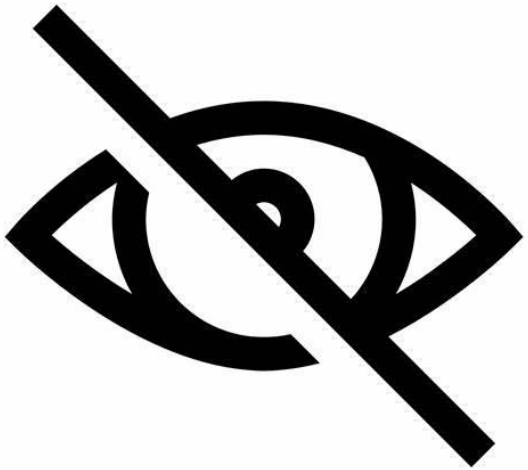

[قلع صحيح العينين عين الأعور]:

وإن قَلَع صحيحٌ عينَ أعوَرَ

- أُقِيدَ بشَرطِه، وعليه معه نِصفُ الدِّيةِ.

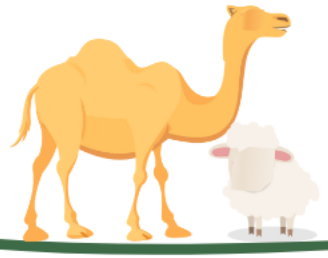

[حالات قلع الأعور عين الصحيح]:

- (وَإِنْ قَلَعَ الأَعْوَرُ عَيْنَ الصَّحِيحِ) العَينَينِ (المُمَاثِلَةِ لِعَيْنِهِ الصَّحِيحَةِ عَمْداً؛
  - فَعَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ، وَلَا قِصَاصَ)،

رُوي عن عمرَ ؟، وعثمانَ ؟، ولا يُعرَفُ لهما مخالِفٌ مِن الصحابةِ؟،

ولأنَّ القِصاصَ يُفضِي إلى استيفاءِ جميعِ البَصَرِ مِن الأعورِ، وهو إنما أذْهَبَ بَصَرَ عينٍ واحدةٍ.

- وإن كان قَلَعَها خطأً
  - فنصفُ الدِّيةِ.

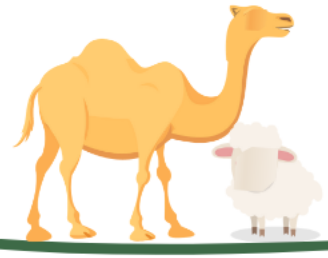

[ما يجب في قطع يد الأقطع أو رجله]:

(وَ) يجبُ (فِي قَطْعِ يَدِ الأَقْطَعِ) أو رجلِه ولو عمداً؛

- (نِصْفُ الدِّيَةِ؛

كَغَيْرِهِ)، أي: كغيرِ الأقْطَعِ، وكبقيةِ الأعضاءِ.

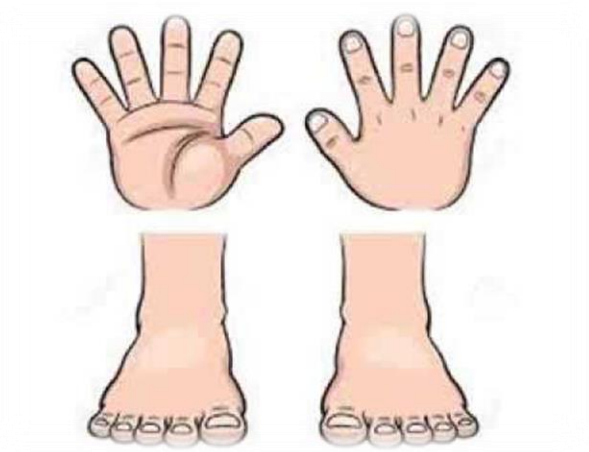

[ما يجب إن قطع الأقطع يد الصحيح]:

ولو قَطَع يدَ صحيحٍ

- أُقِيدَ بشَرطِه.

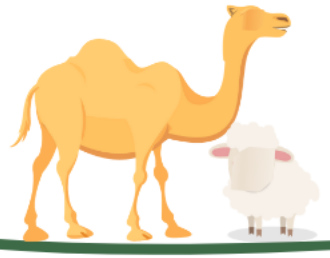

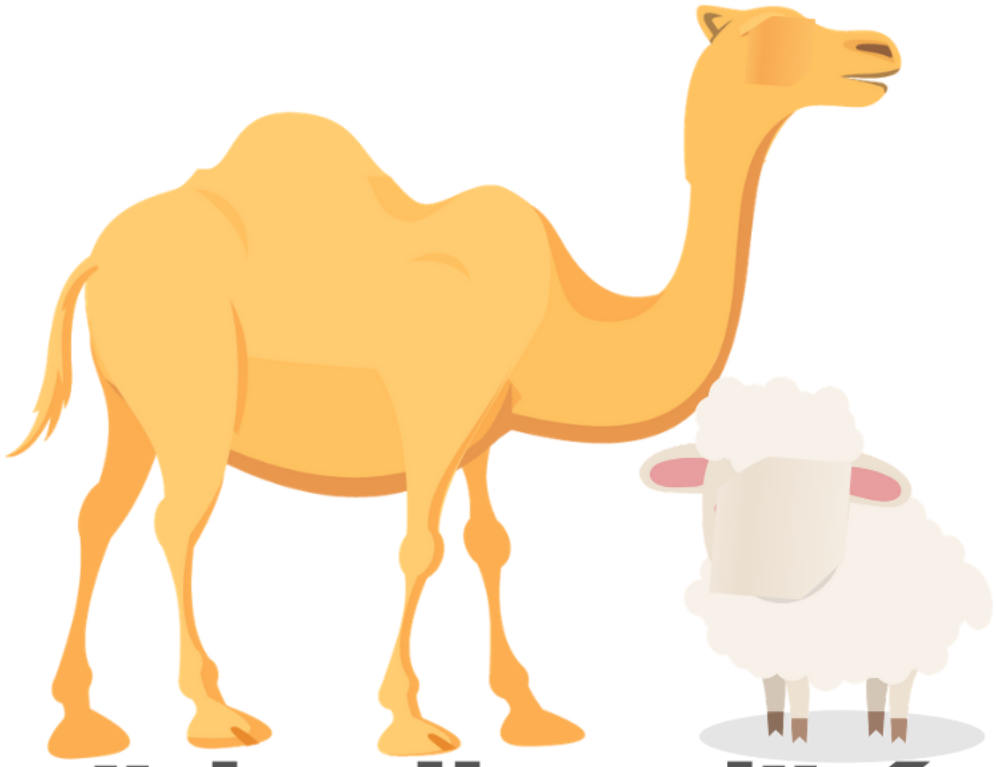

كتاب الديات

-باب الشجاج وكسر العظام-

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

١/ تعريف الشجاج والجراح

٢/ مراتب الشجاج

٣/ إن هَشَمَه بمُثَقَّلٍ ولم يُوضِحْهُ، أو طعنه في خده فوصل إلى فمه

٤/ دية الجائفة

٥/ مسألة مَن وطِئَ زوجةً لا يوطَأُ مِثلُها

٦/ دية الضلع والترقوتين

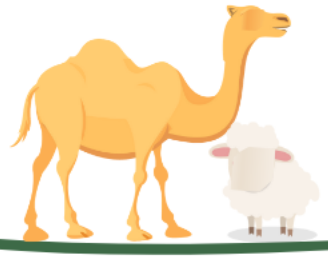

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

٧/ ما يجب في كسر الذراع

٨/ دية الجراح وكسر العظام

٩/ المراد بالحكومة في كتاب الديات

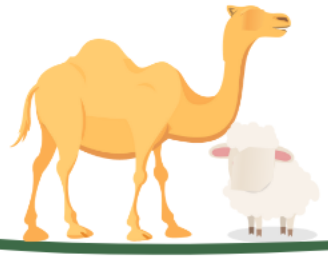

العرض المشبع
للروض المربع

[تعريف الشجاج والجراح]

[معنى الشجاج] :

[لغة]: ← الشج" القطع ، ومنه شججت المفازة ،أي قطعتها.

[اصطلاحًا]: ← **(الشَّجَّةُ)** الجُرحُ فِي الرّأسِ والوجهِ خاصَّةً.

[سبب تسميتها]: ← سُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأنَّهَا تقطع الجِلْدَ.

- فإنْ كانَ فِي غيرِهِمَا: سُمِّيَ جُرحًا لَا شَجَّةً.

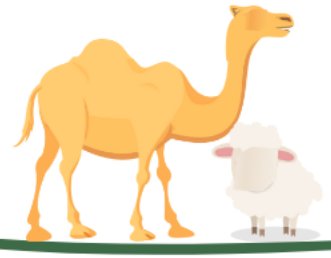

[مراتب الشجاج]

(وهيَ)، أي: الشَّجَّةُ باعتبارِ تَسميتِها المنقولةِ عَن العربِ (عَشْرٌ) مُرَتَّبةٌ:

أولُها: (الحَارِصَةُ) -بالحاءِ والصادِ المُهمَلَتَينِ- (الَّتِي تَحْرِصُ الجِلْدَ، أَيْ: تَشُقُّهُ قَلِيلاً وَلَا تُدْمِيهِ)،

أي: لا يَسيلُ منه دمٌ، والحَرْصُ: الشَّقُّ، يُقالُ: حَرَص القَصَّارُ الثوبَ: إذا شَقَّه قليلاً، وتُسمَّى أيضاً: القاشِرةُ، والقِشرَةُ.

(ثُمَّ) يَليها (البَازِلَةُ)؛ و هيَ (الدَّامِيَةُ الدَّامِعَةُ)_بالعَيْنِ المهملَةِ_ لِقِلَّةِ سَيَلان الدمِ منها؛ تَشبيهاً بخُرُوجِ الدَّمعِ مِن العينِ، (وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا الدَّمُ).

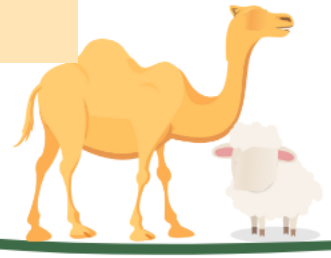

[تابع مراتب الشجاج]

(وهيَ)، أي: الشَّجَّةُ باعتبارِ تَسميتِها المنقولةِ عَن العربِ (عَشْرٌ) مُرَتَّبةٌ:

(ثم) يَليها (البَاضِعَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَبْضَعُ اللَّحْمَ)، أي: تَشُقُّه بعدَ الجلدِ، ومنه سُمِّيَ البُضْعُ.

(ثُمَّ) يَليها (المُتَلَاحِمَةُ، وَهِيَ الغَائِصَةُ فِي اللَّحْمِ)، ولذلك اشتُقَّت منه.

(ثُمَّ) يَليها (السِّمْحَاقُ، وَهِيَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ العَظْمِ قِشْرَةٌ رَقِيقَةٌ) تُسمَّى السِّمْحاقَ، سُمِّيَت الجراحةُ الواصلةُ إليها بها؛ لأنَّ هذه الجراحةَ تأخُذُ في اللَّحمِ كلِّه حتى تصِلَ إلى هذه القِشرَةِ.

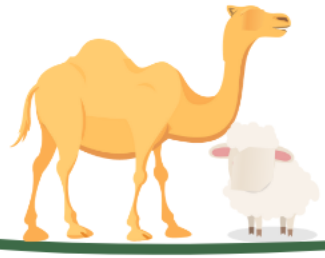

[تابع مراتب الشجاج]

[الحكم فيها]

(فَهذِهِ الخَمْسُ لَا مُقَدَّرَ فِيهَا، بَلْ) فيها (حُكُومَةٌ)؛ لأنَّه لا توقيفَ فيها في الشرعِ، فكانت كجِراحاتِ بقِيَّةِ البدنِ.

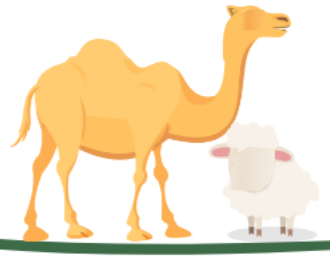

[تابع مراتب الشجاج]

(وَفِي المُوضِحَةِ، وَهِيَ مَا تُوضِحُ اللَّحْمَ) - هكذا في خَطِّه، والصوابُ: العَظْمَ

[الحكم فيها]

(وَتُبْرِزُهُ)، عَطفُ تفسيرٍ على تُوضِحُهُ ، ولو أبْرَزَتْهُ بقَدرِ إبرةٍ لمن يَنظُرُهُ: (خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ)؛ لحديثِ عمرو بنِ حَزْمٍ رضي الله عنه: «وَفِي المُوضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الإِبِلِ»

فإن عَمَّت رأساً ونزَلَت إلى وَجهٍ؛ فموضِحَتَانِ.

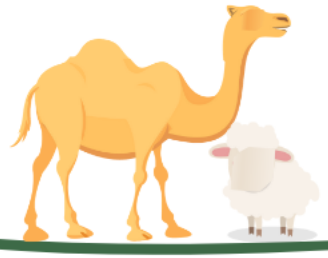

[تابع مراتب الشجاج]

(ثُمَّ) يَليها (الهَاشِمَةُ، وَهِيَ الَّتِي تُوضِحُ العَظْمَ وَتَهْشِمُهُ)، أي: تَكسِرُهُ

[الحكم فيها]

(وَفِيهَا عَشَرَةُ أَبْعِرَةٍ)، رُوي عن زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه، ولم يُعرَفْ له مخالف في عصره من الصحابة.

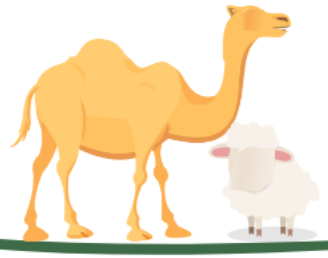

[تابع مراتب الشجاج]

(ثُمَّ) يَليها (المُنَقِّلَةُ، وَهِيَ مَا تُوضِحُ)العَظْمَ (وَتَهْشِمُ)هُ (وَتَنْقُلُ عِظَامَهَا)،

[الحكم فيها]

(وَفِيهَا: خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الإِبِلِ)؛
لحديثِ عمرو بنِ حَزْمٍ.

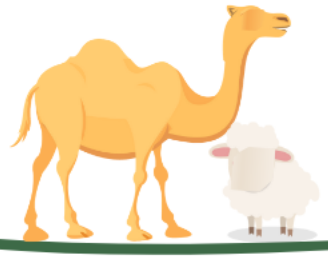

[تابع مراتب الشجاج]

(وفِي كُلِّ واحدةٍ مِنَ):

(المَأْمُومَةِ)، وهي التي تَصِلُ إلى جِلدَةِ الدِّماغِ، وتُسمَّى الآمَّةَ، وأُمَّ الدماغِ،

(وَالدَّامِغَةِ) -بالغينِ المعجمةِ- التي تَخرِقُ الجِلدَةَ:

[الحكم فيها]

(ثُلُثُ الدِّيَةِ): لحديثِ عمرو بنِ حَزْمٍ رضي الله عنه : «فِي المَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ»، والدَّامِغَةُ أبلغُ.

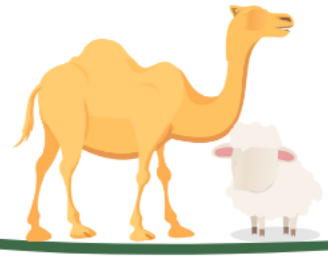

[إن هشمه بمثقل ولم يوضحه، أو طعنه في خده فوصل إلى فمه]

إن هَشَمَه بمُثَقَّلٍ ولم يُوضِحْهُ، أو طَعَنَه في خدِّه فوَصَلَ إلى فَمِه:

فَحُكُومَةٌ،

[مثال]: كمَا لوْ أدخلَ غيرُ زوجٍ أُصْبُعَهُ فرجَ بِكْرٍ

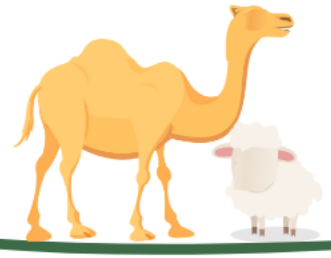

[دية الجائفة]

(وفِي الجائفَةِ: ثُلُثُ الدِّيَةِ)؛ لمَا فِي كتابِ عمرِو بنِ حزمٍ رضي الله عنه: "فِي الجائفَةِ ثُلُثُ الدِّيةِ"

(وهيَ)؛ أيِ: الجائفةُ: (الَّتِي تصلُ إِلَى باطنِ الجوفِ)؛ كبطنٍ -ولوْ لمْ تخرقْ مِعًى-، وظَهْرٍ، وصَدْرٍ، وحلقٍ، ومَثَانَةٍ، وبينَ خصيتَيْنِ ودُبُرٍ.

فجائفتانِ؛ رواهُ سعيدُ بنُ المسِّيبِ عنْ أبِي بكرٍ رضي الله عنه.

و إِنْ أدخلَ الّهمَ مِنْ جانبٍ فخرجَ مِنْ آخرَ:

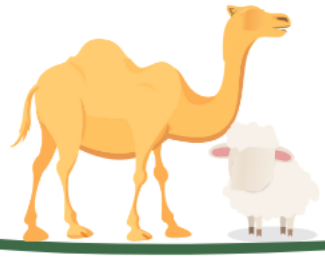

[مسألة من وطِئ زوجةً لا يوطأُ مثلُها]

ومَن وطِئَ زوجةً لا يوطَأُ مِثلُها فخرقَ:

ما بين مخرَجِ بولٍ ومنِيٍّ،

أو ما بينَ السبيلَيْنِ:

فعليه الدِّيةُ إن لم يَستَمسِكْ بولٌ، وإلا فثُلُثُها.

وإن كانت ممَّن يوطَأُ مِثلُها لمثلِه؛ فهَدَرٌ.

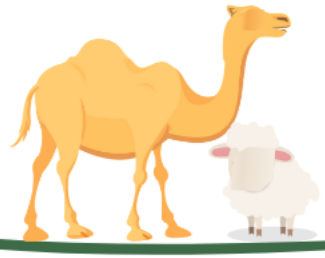

[دية الضلع والترقوتين]

(وَ) يجبُ (فِي الضِّلَعِ) إذا جُبِرَ كما كان:

(وَ) يجبُ في (كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ التَّرْقُوَتَيْنِ):

(بَعِيرٌ)؛ لما روى سعيدٌ عن عمرَ رضي الله عنه: «فِي الضِّلَعِ جَمَلٌ، وفِي التَّرْقُوَةُ جَمَلٌ».

والتَّرقوةُ: العَظْمُ المُستَديرُ حَولَ العُنقِ مِن النّحرِ إلى الكَتِفِ، ولكلِّ إنسانٍ تَرقُوَتان.

[الترقوة]

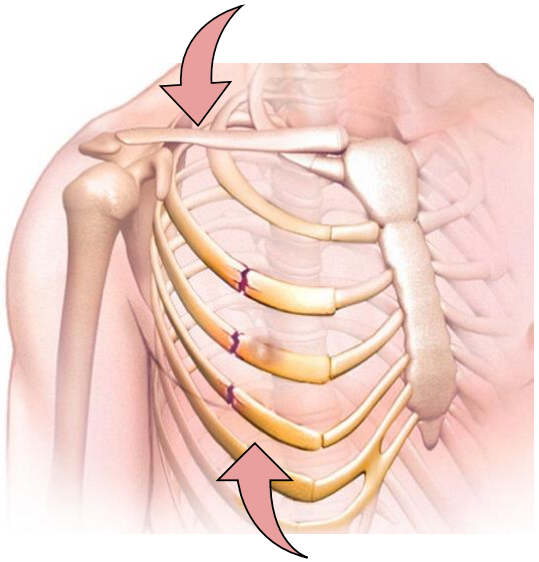

[الضلوع]

وإن انْجَبَر الضِّلَعُ أو التَّرقُوَةُ غيرُ مُستَقِيمَينِ: فحُكومةٌ.

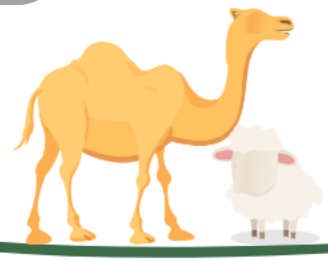

[ما يجب في كسر الذراع]

(وَ) يجبُ (فِي كَسْرِ الذِّرَاعِ - وَهُوَ السَّاعِدُ الجَامِعُ لِعَظْمَيِ الزَّنْدِ وَالعَضُدِ-)

(وَ) في (الفَخِذِ) (وَ) في (السَّاقِ)،

والزَّندِ:

(إِذَا جُبِرَ ذلِكَ مُسْتَقِيماً: بَعِيرَانِ)؛

لما روى سعيدٌ عن عمرو بنِ شُعيبٍ : أنَّ عمرو بنَ العاصِ كَتَب إلى عمرَ في أحَدِ الزَّنْدَيْن إذا كُسِرَ، فكَتَبَ إليه عمرُ: أَنَّ فِيهِ بَعِيرَيْنِ، وَإِذَا كُسِرَ الزَّنْدَانِ فَفِيهِمَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الإِبِلِ، ولم يَظهَرْ له مخالفٌ مِن الصحابةِ.

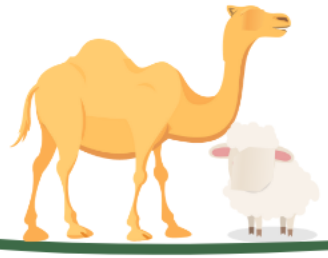

[دية الجراح وكسر العظام]

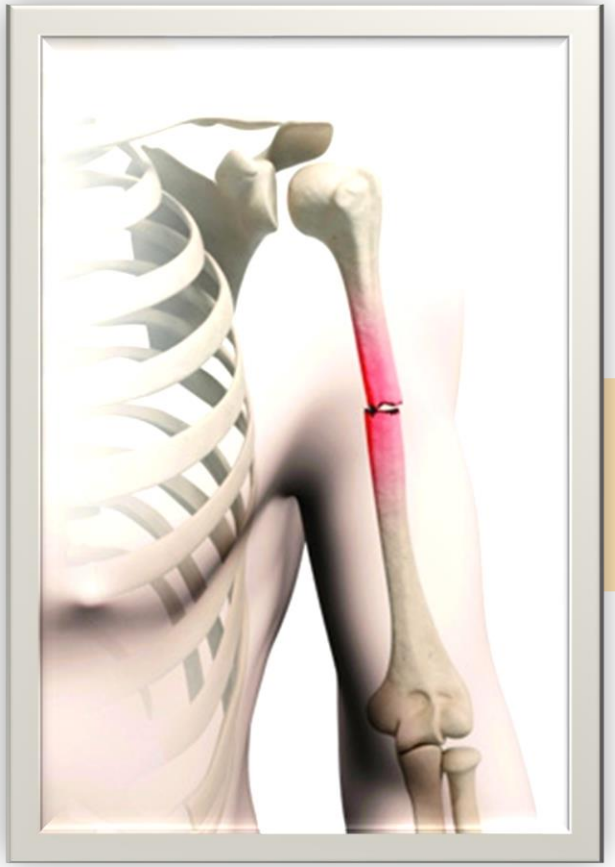

(وَمَا عَدَا ذلِكَ) المذكورَ (مِنَ الجِرَاحِ وَكَسْرِ العِظَامِ)؛
كخَرَزَةِ صُلْبٍ ، وعُصْعُصٍ ، وعانةٍ؛ (فَفِيهِ حُكُومَةٌ).

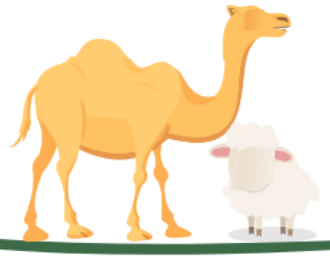

[المراد بالحكومة في كتاب الديات]

(وَالحُكُومَةُ: أَنْ يُقَوَّمَ المَجْنِيُّ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ عَبْدٌ لَا جِنَايَةَ بِهِ، ثُمَّ يُقَوَّمَ وَهِيَ)، أي: الجنايةُ (بِهِ قَدْ بَرِئَتْ، فَمَا نَقَصَ مِنَ القِيمَةِ فَلَهُ)، أي: للمجنيِّ عليهِ (مثلُ نسبتِهِ مِنَ الدِّيَةِ).

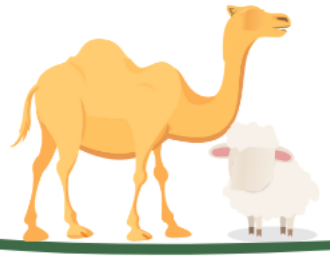

[تابع المراد بالحكومة في كتاب الديات]

[مثال عليها]:

(مِثْلُ نِسْبَتِهِ مِنَ الدِّيَةِ، كَأَنَّ)، أي: لو قَدَّرْنا أنَّ (قِيمَتَهُ)، أي: قيمةَ المجنيِّ عليه لو كان (عَبْداً سَلِيماً) مِن الجنايةِ (سِتُّونَ، وَقِيمَتَهُ بِالجِنَايَةِ خَمْسُونَ؛ فَفِيهِ)، أي: في جُرْحِه (سُدُسُ دِيَتِهِ)؛ لنَقصِه بالجنايةِ سُدُسُ قيمتِه،

(إِلَّا أَنْ تَكُونَ الحُكُومَةُ فِي مَحَلٍّ لَهُ مُقَدَّرٌ) مِن الشرعِ؛ (فَلَا يُبْلَغُ بِهَا)، أي: بالحكومةِ (المُقَدَّرُ)؛ كشجَّةٍ دونَ الموضِحَةِ لا تَبلُغُ حُكومَتُها أرشَ الموضِحَةِ.

وإن لم تُنقِصْهُ الجنايةُ حالَ بُرْءٍ: قُوِّمَ حالَ جَريانِ دمٍ، فإن لم تُنقِصه أيضاً، أو زادَتْه حُسْناً: فلا شيءَ فيها.

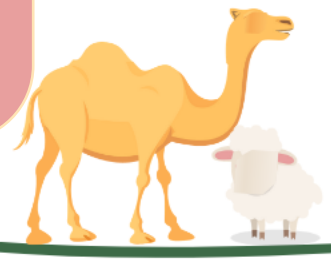

الأسئلة

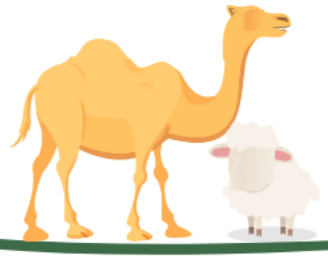

العرض المشبع
للروض المربع

١/ الشج هو الجرح في الرأس والوجه خاصة؟

صح ✓

خطا

٢/ أنواع الشجج تسعه؟

صح

خطا ✓

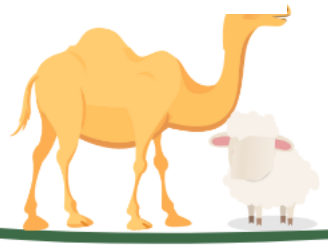

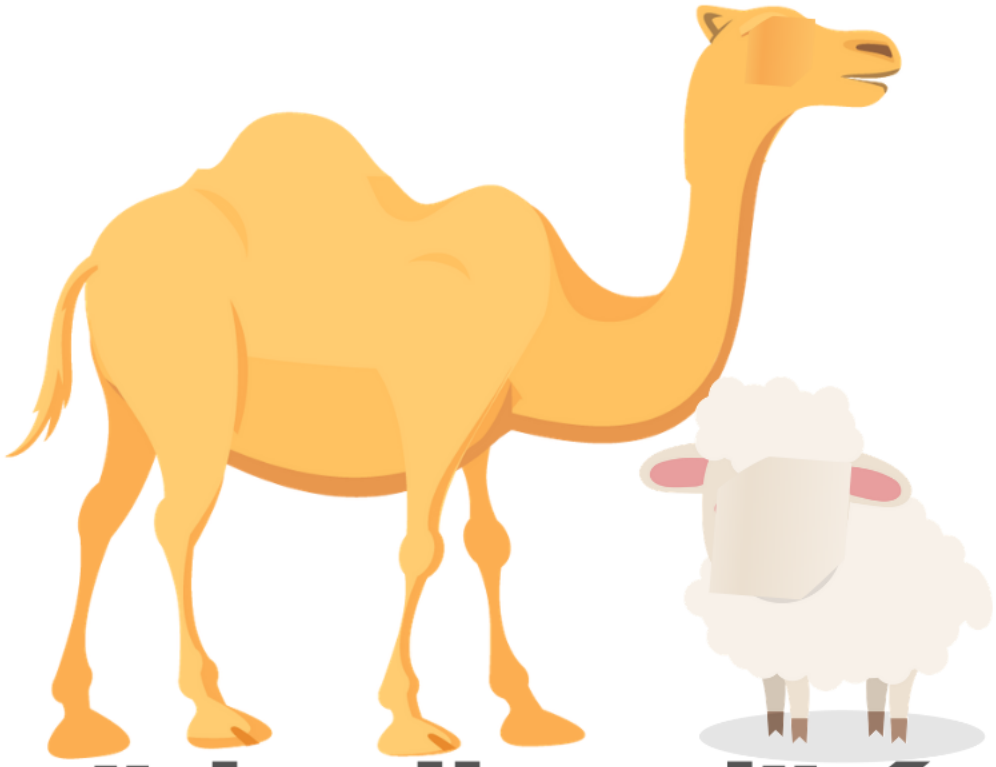

كتاب الديات

- باب العاقلة وما تحمله-

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

١/ المراد بالعاقلة

٢/ دليل العاقلة ومثالها

٣/ من لا تجب عليهم العاقلة

٤/ خطأ الإمام والحاكم ومن لا عاقلة له

٥/ ما لا تحمله العاقلة

٦/ تأجيل دية شبه العمد والخطأ-كيفية تحمل الدية على العاقلة

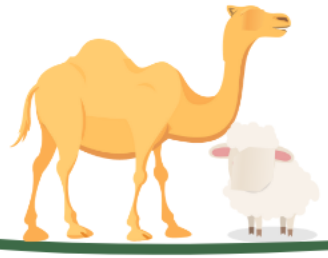

[المراد بالعاقلة]

[معنى العاقلة]

(عَاقِلَةُ الإِنْسَانِ) ذُكورُ (عَصَبَاتِهِ كُلِّهِمْ مِنَ النَّسَبِ وَالوَلَاءِ، قَرِيبُهُمْ): كالإخوةِ، (وَبَعِيدُهُمْ): كابنِ ابنِ ابنِ عمِّ جدِّ الجاني، (حَاضِرِهِمْ وَغَائِبِهِمْ، حَتَّى عَمُودَيْ نَسَبِهِ): وهم آباءُ الجاني وإن عَلَوا، وأبناؤه وإن نَزَلوا، سواءٌ كان الجاني رجلاً أو امرأةً؛

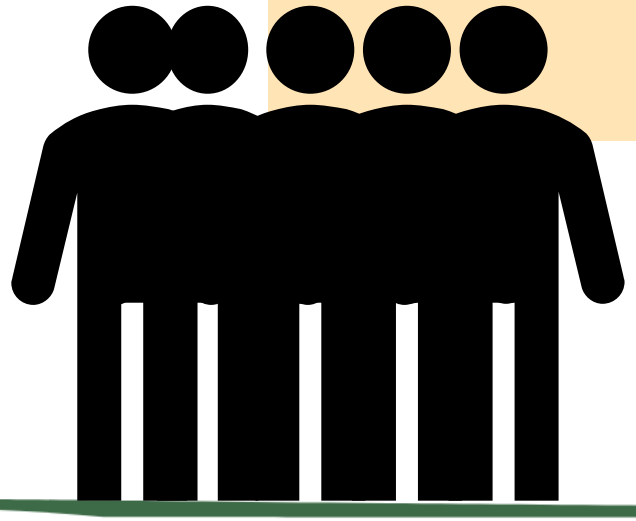

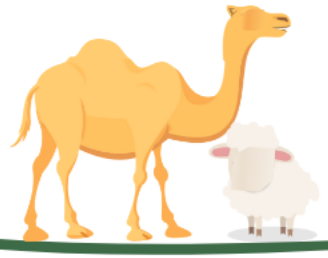

[دليل العاقلة ومثالها]

[دليلها]

لحديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه : «قَضَى رَسُولُ اللهِ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لِحْيَانَ سَقَطَ مَيْتاً بِغُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، ثُمَّ إِنَّ المَرْأَةَ التي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالغُرَّةِ تُوُفِّيَت، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ مِيرَاثَهَا لِزَوْجِهَا وَبَنِيهَا، وَأَنَّ العَقْلَ عَلَى عَصَبَتِهَا» متفقٌ عليه .

[مثال عليها]

يُقالُ: عَقَلْتُ عن فلانٍ: إذا غَرِمْتُ عنه ديةَ جِنايَتِه.
ولو عُرِفَ نَسَبَهُ مِن قبيلةٍ ولم يُعلَمْ مِن أيِّ بطونِها؛ لم يَعقِلوا عنه.
ويَعقِلُ هَرِمٌ، وزَمِنٌ، وأعمى أغنياءُ.

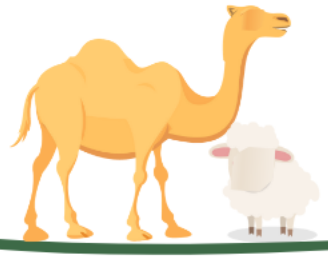

[من لا تجب عليهم العاقـلة]

(وَلَا عَقْلَ عَلَى رَقِيقٍ)؛
لأنَّه لا يَملِكُ، ولو مَلَك
فمُلْكُهُ ضعيفٌ،

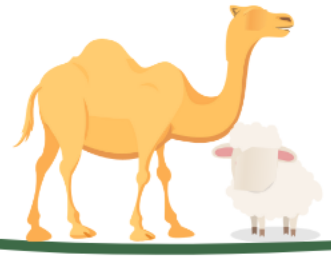

(وَ) لا على **(غَيْرِ مُكَلَّفٍ)**؛
كصغيرٍ ومجنونٍ؛ لأنَّهما ليسَا
من أهل النصرة

(وَ) لا على **(فَقِيرٍ)** لا يَملِكُ نصابَ زكاةٍ
عندَ حُلُولِ الحَولِ فاضِلاً عنه؛ كحجٍّ،
وكفارةِ ظِهارٍ ، ولو مُعْتَمِلاً؛ لأنَّه ليس مِن
أهلِ المواساةِ،

(وَلَا أُنْثَى)

**(ولَا مخالفٍ
لدينِ الجَانِي)**؛
لفوات المعاضَدَةِ
والمناصرَةِ.
ويَتعاقَلُ أهلُ ذِمَّةٍ
اتَّحَدَت مِلَلُهُم.

[خطأ الإمام والحاكم و من لا عاقلة له]

وخطأُ إمامٍ وحاكمٍ في حكمِهما: في بيتِ المالِ.
ومَن لا عاقِلَةَ له، أو له وعَجَزَت:
فإن كان كافرًا: فالواجِبُ عليه،
وإن كان مسلماً: فمِن بيتِ المالِ حالًّا إن أمْكَنَ،
وإلا سَقَط.

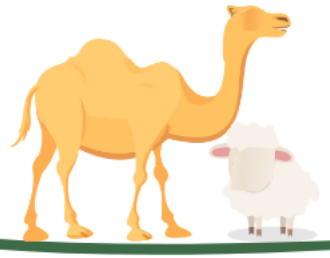

[ما لا تحمله العاقــلة]

(وَلَا تَحْمِلُ العَاقلة) مالًا

(وَلَا) تحمِلُ العاقلةُ أيضاً (عَبْداً)، أي: قيمةَ عبدٍ قَتَلَه الجاني، أو قَطَع طَرَفَهُ، ولا تحمِلُ أيضاً جِنايتَه.

(وَلَا) تحمِلُ العاقلةُ أيضاً (عَبْداً)، أي: قيمةَ عبدٍ قَتَلَه الجاني، أو قَطَع طَرَفَهُ، ولا تحمِلُ أيضاً جِنايتَه.

(وَلَا) تحمِلُ أيضاً **(صُلْحاً)** عن إنكارٍ

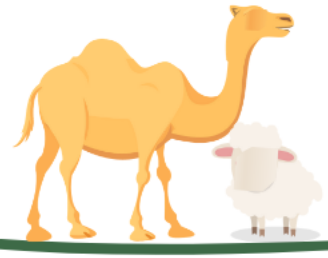

[ما لا تحمله العاقــلة]

(وَلَا اعْتِرَافاً لَمْ تُصَدِّقْهُ بِهِ): بأن يُقِرَّ على نفسِه بجِنايةٍ وتُنكِرُ العاقلةُ؛

روى ابنُ عباسٍ مرفوعاًرضي الله عنه: «لَا تَحْمِلُ العَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلْحًا، وَلَا اعْتِرَافًا»، ورُوي عنه موقوفاً .

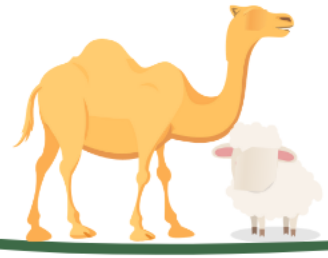

(وَلَا) تحمِلُ العاقِلَةُ أيضاً (مَا دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ التَّامَّةِ)، أي: ديَةُ ذَكَرٍ حُرٍّ مسلمٍ؛ لقضاءِ عمرَرضي الله عنه: : «أَنَّهَا لَا تَحْمِلُ شَيْئاً حَتَّى يَبْلُغَ عَقْلَ المَأْمُومَةَ» .

إلا غُرَّةَ جَنينٍ: مات بعدَ أُمِّهِ أو معها بجنايةٍ واحدةٍ ا قبلَها.

[تأجيل دية شبه العمد والخطأ-كيفية تحمل الدية على العاقلة]

ويُؤجَّلُ ما وَجَب بشِبهِ العمدِ والخطأ على ثلاثِ سِنين.
ويَجتهِدُ الحاكمُ في تَحميلِ كلٍّ منهم ما يَسهُلُ عليه،
ويَبدَأُ بالأقرَبِ فالأقرَبِ،
لكن تُؤخَذُ مِن بَعِيدٍ لغيبةِ قريبٍ.

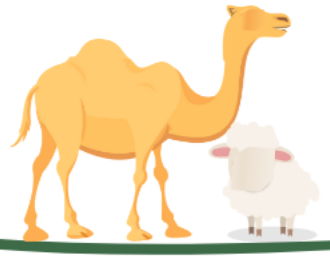

الأسئلة

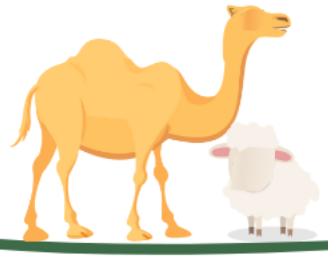

١/ لا تحمل العاقلة عمدا محضا ؟

✓ صح

خطا

٢/ لا يدخل من ضمن العاقلة رقيق ولا فقير؟

✓ صح

خطا

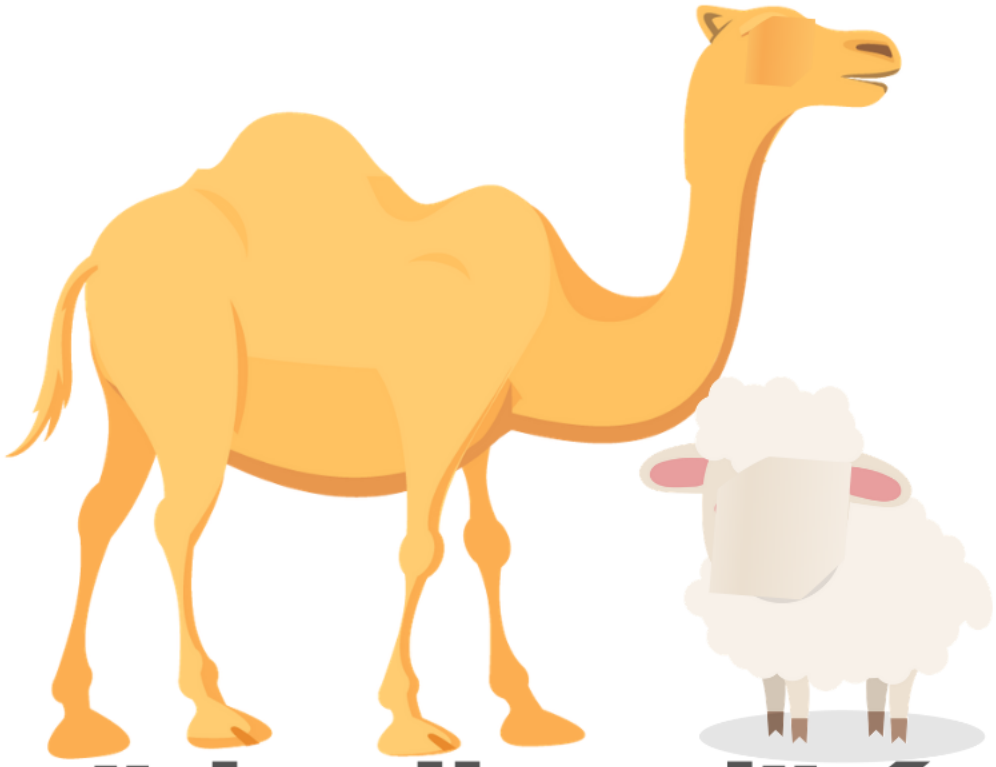

كتاب الديات

-فصل في كفارة القتل-

محاور العرض

١/ موجب كفارة القتل

٢/ إن كانت النفس المقتولة
مباحة الدم

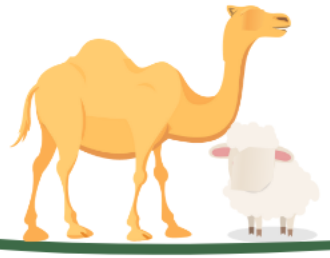

[فصل في كفارة القتل]

(مَنْ قَتَلَ نَفْساً مُحَرَّمَةً) ولو نفسَه، أو قِنَّهُ، أو مُستأمناً، أو جَنيناً، أو شارَكَ في قَتْلِها:

(خَطَأً)، أو شِبهَ عَمدٍ،

(مُبَاشَرَةً أَوْ تَسَبُّباً)؛ كحَفرِه بِئراً؛

(فَعَلَيْهِ)، أي: على القاتِلِ ولو كافراً، أو قِنًّا، أو صغيراً، أو مجنوناً:

(الكَفَّارَةُ)؛ عِتْقُ رقبةٍ، فإن لم يَجِدْ فصيامُ شَهرين مُتتابعَينِ، ولا إطعامَ فيها.

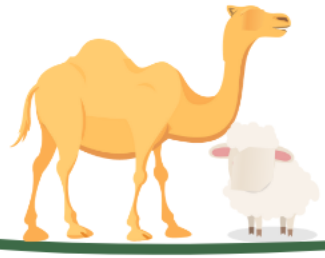

[إن كانت النفس المقتولة مباحة الدم]

وإن كانت النَّفْسُ مباحةً؛ كباغٍ
والقتلُ قِصاصاً، أو حدًّا، أو دَفْعاً عن
نفسِه:

فلا كفارةَ.
ويُكَفِّرُ: قِنٌّ بصومٍ،
ومِن مالِ غيرِ مكلَّفٍ: وليُّهُ.
وتَتَعدَّدُ بِتَعدُّدِ قَتْلٍ.

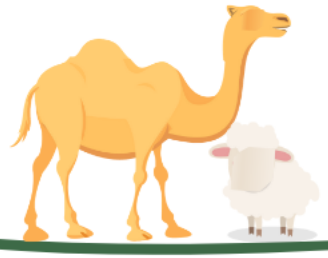

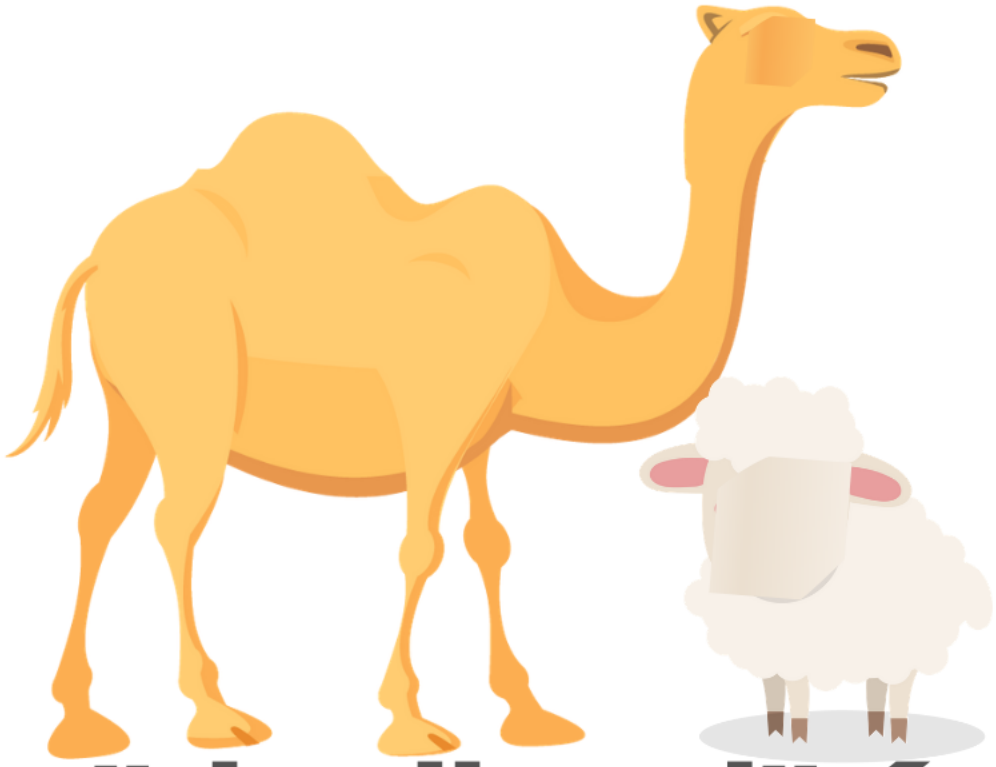

كتاب الديات

-باب القسامة-

العرض المشبع
للروض المربع

محاور العرض

معنى القسامة

شروط القسامة

صفة القسامة

ما يترتب على نكول الورثة
أو كونهم نساء

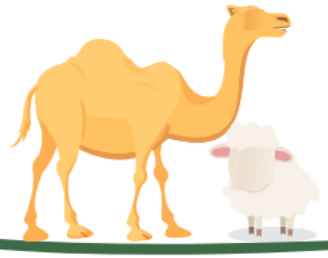

[معنى القسامة]

[معنى القسامة لغة] :

وَهِيَ لغةً: اسمٌ القسمُ أُقِيمَ مقامَ المصدرِ، مِن قولِهم: أَقْسَمَ إقْساماً وقَسَامةً.

شرعًا:

(أَيْمَانٌ مُكَرَّرَةٌ فِي دَعْوَى قَتْلِ مَعْصُومٍ)،

[الدليل على معناها]:

روى أحمدُ، ومسلمٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ القَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ.

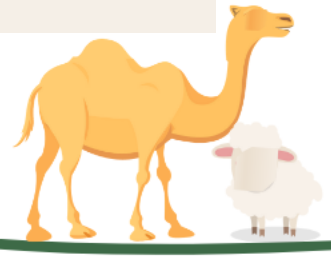

[شروط القسامة]

ولَا تكونُ فِي دعَوى: قطعِ طَرَفٍ، و لَا جُرْحٍ.

و(مِنْ شَرْطِهَا)، أي: القَسامةِ: (اللَّوْثُ، وَهُوَ العَدَاوَةُ الظَّاهِرَةُ؛ كَالقَبَائِلِ الَّتِي يَطْلُبُ بَعْضُهَا بَعْضاً بِالثَّأْرِ)، وكما بينَ البُغاةِ وأهلِ العَدلِ، وسواءٌ وُجِد مع اللَّوْث أثَرُ قَتلٍ أوْ لا.

(فمَنِ ادُّعِيَ عَلَيْهِ القَتْلُ مِنْ غَيْرِ لَوْثٍ؛ حَلَفَ يَمِيناً وَاحِدَةً وَبَرِئَ) حيثُ لا بيِّنةَ للمدَّعِي؛ كسائرِ الدَّعاوي.

فإن نَكَل قُضِيَ عليه بالنُّكولِ إن لم تكنِ الدَّعوى بقَتلِ عمدٍ،

فإن كانت بهِ: لم يَحلِفْ،وخُلِّيَ سبيلُهُ.

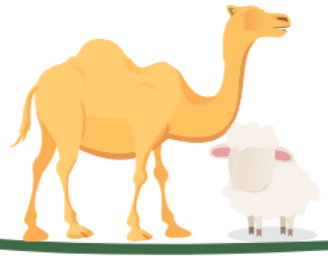

[تابع شروط القسامة]

ومِن شَرْطِ القَسامةِ أيضاً:
تكليفُ مُدَّعىً عليه القتلُ، وإمكانُ القَتلِ منه،
ووَصفُ القَتلِ في الدَّعْوَى،
وطَلَبُ جميعِ الورثةِ، واتفاقُهُم على الدَّعوى، وعلى عَينِ القاتِلِ،
وكونُ فيهم ذكورٌ مُكلَّفون، وكونُ الدَّعوَى على واحدٍ مُعَيَّنٍ.
ويُقَادُ فيها إذا تَمَّت الشُّروطُ.

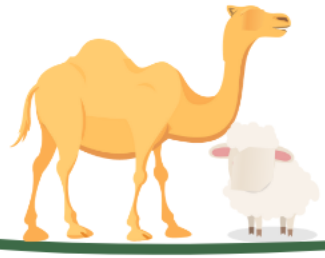

[صفة القسامة]

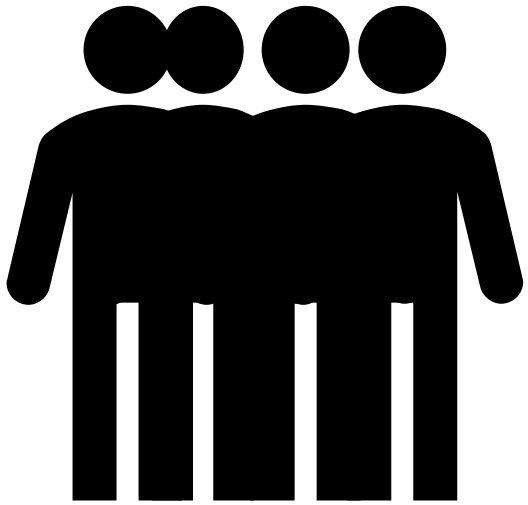

(وَيُبْدَأُ بِأَيْمَانِ الرِّجَالِ مِنْ وَرَثَةِ الدَّمِ؛ فَيَحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِيناً)، وتُوَزَّعُ بينهم بِقَدْرِ إرثِهِم، ويُكَمَّلُ كَسْرٌ، ويُقضى لهم.

ويُعتبَرُ حُضورُ مُدَّعٍ ومُدَّعًى عليه وقْتَ حَلِفٍ.

ومتى حَلَف الذُّكورُ: فالحَقُّ حتَّى في عَمْدٍ لجميعِ الورثةِ.

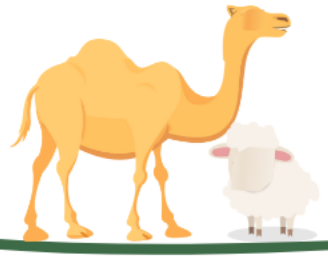

[ما يترتب على نكول الورثة أو كونهم إناثاً]

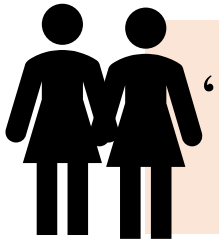

(فَإِنْ نَكَلَ الوَرَثَةُ) عن الخمسينَ يَميناً أو عن بعضِها، (أَوْ كَانُوا)، أي: الورثةُ كلُّهُم (نِسَاءً):

(حَلَفَ المُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِينَ يَمِيناً وَبَرِئَ) إن رَضِيَ الورثةُ، وإلا فَدَى الإمامُ القتيلَ مِن بيتِ المالِ؛ كمَيِّتٍ في زَحْمَةِ جمعةٍ وطوافٍ.

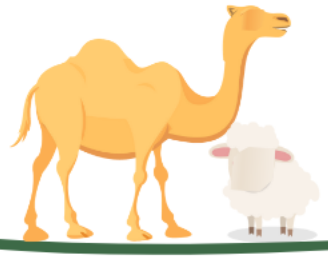

الأسئلة

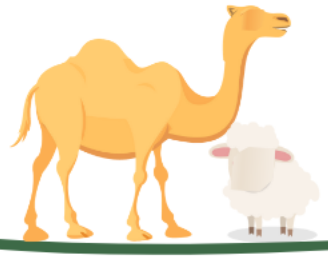

العرض المشبع
للروض المربع

١/ من شروط القسامة اللوث

صح ✓ خطأ

٢/ تبدا القسامة بأيمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين يمينا

صح ✓ خطا